الطبعة الثانية

قصة تونس

من البداية إلى ثورة ٢٠١١م



قصة تونس

من البداية إلى ثورة ٢٠١١م

أ. د راغب السرجاني



الطبعة الأولى: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

رقم الإيداع: ٢٠١١/٣٤٨٢

السرجاني ، راغب
قصة تونس/ راغب السرجاني
القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١١
(١٤٤) ص ، ٢٤ سم



٣٢٩ ش بورسعيد - السيدة زينب القاهرة

مقدمة

هزَّت ثورة تونس مشاعر المسلمين من الأعماق، فهو حدث فريد في عصرنا الذي تعاني فيه الأمة من كابوس الطواغيت، الذين يحكمون معظم بلدانها، فجاءت هذه الثورة لتخلِّص البلاد من طاغية متمكِّن، تمرَّس على الظلم، واحترف الفساد، وكان مثالاً صريحًا لأعداء الإسلام.. يُصرِّح بذلك ولا يخفيه، ويتباهى بذلك ولا ينكره.. ثم مرَّت الأيام، ودالت عليه الدولة، وصدق الله ﷻ إذ يقول: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]. وهرب الطاغية من البلد هروب الفئران، وشعر المسلمون في كل مكان بارتياح عجيب، وراحة بال نادرة، وصارت تونس ملء السمع والبصر، وانطلق المنظِّرون والمحلِّلون والسياسيون والعلماء يتناولون الحدث من كل الزوايا، ويدرسون فيه كل النقاط؛ فقلَّما في عالمنا العربي نشاهد مثل هذه الثورات على حكامنا الطواغيت، وإن كنا رأينا مثلها كثيرًا ضد جيوش الاحتلال.

لذا كان لا بدَّ لنا من وقفة نحلِّل فيها هذا الحدث الضخم، وكما اعتدتُ أن أذكر في كتبي ومحاضراتي فإننا لا يمكن أن نفقه الواقع دون العودة إلى التاريخ، ولا يمكن أن نستوعب الحدث دون فقهٍ للسُّنن الربانية في الكون، وهذا يُعرف من كتاب الله ﷻ، ومن سُنَّة رسوله ﷺ، كما يُعرف -أيضًا- من دراسة التاريخ، ورؤية الأحداث المشابهة ونتائجها، والعودة إلى جذور القصة، وتحقيق الآية القرآنية الكريمة:

﴿فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذي يتناول قصة هذا البلد العظيم تونس من أوَّلها، ومرورًا بالمراحل المختلفة التي شهدتها عبر عصور التاريخ المختلفة، وانتهاءً بثورة يناير ٢٠١١م، ثم وقفات نحلِّل فيها الثورة، وننظر معًا إلى مستقبل تونس الحبيبة، بناء على فقه قانون السنن الربانية..

ونسأل الله أن يُعِزَّ الإسلام والمسلمين.

***



لمحة تاريخية



تقع الجمهورية التونسية في شمال قارة إفريقيا، وهي تقع في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس، ويحدُّها من الجنوب الشرقي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر. عاصمتها مدينة تونس، وتبلغ مساحة تونس ١٦٣٦١٠ كم٢، وتشغل الصحراء نسبة ٤٠٪ من الأراضي التونسية، بينما تُغَطِّي باقي المساحة تربةٌ خصبة محاذية للبحر.

وقد لعبت تونس أدوارًا مهمة على امتداد تاريخها منذ عهد الفينيقيين في قرطاج، ثم ما عرف باسم مقاطعة إفريقية زمن الحكم الروماني لها، وقد فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي، وأسَّسوا فيها مدينة القيروان، وهي إحدى المدن المهمة بها حتى الآن.

عُرفت تونس قديمًا باسم ترشيش، فلما أحدث فيها المسلمون البنيان واستحدثوا البساتين سميت تونس؛ وهي كلمة بربرية معناها البرزخ، وقد توالت على الأراضي التونسية حضارات متعدِّدَة بربرية وفينيقية ورومانية وعربية إسلامية، وما زال لهذه الحضارات بقايا عمرانية وبصمات ثقافية.

أول السجلات التاريخية الموجودة تُشير إلى أن المناطق الداخلية التونسية كانت مأهولة قديمًا بقبائل بربرية، أمَّا الساحل التونسي فقد نشأت فيه حضارة قديمة تمثَّلت في مدينة قرطاج، التي تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، والتي أسسها قادة فينيقيون جاءوا من مدينة صور (في لبنان حاليًا).

اشتُهِر الفينيقيون بالتجارة والترحال؛ مما جعل تجارة قرطاج تنشط

تدريجيًّا، حتى تمكَّنت من السيطرة على البحر الأبيض المتوسط، وفي مطلع القرن الخامس قبل الميلاد تمكَّن تجارها ومستكشفوها من الوصول إلى الشاطئ الإفريقي حتى سيراليون، وقد حققت قرطاج ثروات هائلة من تجارتها الواسعة، كان لهذه المدينة مجلس وجمعية شعبية، ثم تركزت السلطة بعد ذلك في أيدي القضاة وحاكمَيْن يُنتخبان سنويًّا، أدى التنافس بين هذين الحاكمين وتضارب سياساتهما إلى ضعف قرطاج.

بسطت قرطاج سيطرتها على سردينيا ومالطة وجزر البليار في القرن الخامس قبل الميلاد، كما حاولت السيطرة على صقلية، وذلك بعقد تحالف مع الرومان وبعض المدن الإغريقية، ولكنها لم تُفلح في السيطرة عليها بسبب هزيمتها في معركة هيمرا عام ٤٨٠ ق. م.

ويأتي القرن الثالث قبل الميلاد حيث تمكنت فيه قرطاج من السيطرة على البحر المتوسط؛ مما أثار روما ضدها، واعتبرت ذلك تحدِّيًا لها، فدارت بينهما عدَّة حروب عُرفت بالحروب البونية، في أول هذه الحروب فقدت قرطاج صقلية، وعلى إثرها تعرضت قرطاج لانقسام شديد داخل صفوف قواتها؛ بسبب نشوب ثورة المرتزقة من الجنود الذين كانت قرطاج تعتمد عليهم كثيرًا، تمكن هاميلكار من إخماد الثورة وعوَّض بلاده عن فقد صقلية بالاستيلاء على إسبانيا؛ مما أثار مخاوف روما مرة أخرى، وأسهم ذلك في نشوب الحرب البونية الثانية (٢١٨- ٢٠٢ق. م)، وعلى الرغم من مهارة هانيبال (القائد القرطاجي المعروف) إلاَّ أن عدم وصول الإمدادات إليه -بسبب انقسام قرطاج على نفسها- أدَّى إلى

هزيمة قوات قرطاج هزيمة ساحقة، وفقدت في هذه الحرب كل سفنها الحربية تقريبًا، وممتلكاتها خارج إفريقيا؛ مما اضطرها إلى عقد صلح مع روما يقضي بدفع غرامة مالية كبيرة.

استمرَّت تجارة قرطاج وتوسَّعت، فقويت شوكتها مرَّة أخرى، وأخذت المخاوف تُساور روما من جديد فنشبت الحرب البونية الثالثة (١٤٩-١٤٦ ق. م) التي انتهت بالقضاء على قوَّة قرطاج تمامًا، وتدمير المدينة ذاتها، وقد أعاد يوليوس قيصر بناء مدينة قرطاج مرَّة أخرى عام (٤٤ ق. م) مانحًا إياها الاسم اللاتيني (Colonia Julia Carthago)؛ أي مستوطنة قرطاج اليوليوسية، ولكن أعمال البناء لم تبدأ رسميًّا إلاَّ مع خلفه أغسطس قيصر.

ازدهرت المنطقة سريعًا؛ حيث أصبحت مقاطعة إفريقية المصدر الرئيس للمنتجات الزراعية لروما؛ مثل: القمح وزيت الزيتون، وتغطَّت المقاطعة بشبكة كثيفة من المدن الرومانية، التي لا تزال بقاياها مثيرة للإعجاب.

وأصبحت إفريقية (تونس) لمدَّة ستة قرون مقرًّا لحضارة رومانية إفريقية ذات ثراء استثنائي؛ لكونها مفترق طرق العالم القديم، كما ظهرت فيها في العصر الإمبراطوري آلهة محلية منافسة للآلهة الرومانية؛ إذ مثَّلت عبادة بعض الآلهة -كساتورن وجونو- استمرارًا لعبادة القرطاجيين للآلهة بعل حمون وتانيت، وقد أدَّى ازدهار مقاطعة إفريقية وكونها

«مفترق طرق العالم القديم» إلى قدوم واستقرار مجتمعات يهودية فيها في وقت مبكر، وبدأ بعد ذلك انتشار المسيحية، وهو ما لاقى في البداية معارضة كبيرة من السكان، ولم يُحسم الأمر للدين الجديد إلاَّ مع مطلع القرن الخامس الميلادي، وأصبحت قرطاج إحدى العواصم الروحية المسيحية المهمة في الغرب، وظلَّت كذلك حتى تمكَّن القائد الإسلامي حسان بن النعمان عام (٧٩هـ=٦٩٨م) من فتحها للإسلام.

الفتوحات الإسلامية

كانت إفريقية وهي تونس حاليًا في بداية القرن السابع الميلادي ترزح تحت النفوذ البيزنطي، وذلك منذ أن استرجعتها جيوش جوستنيان في عام (٥٣٣م) على حساب الوندال، وكانت السلطة البيزنطية منحصرة في بعض المناطق، بينما كانت المناطق المغربية الأخرى غير موحدة سياسيًّا، تحكمها أحلاف قبلية بربرية متعدِّدَة.

بدأت العمليات الاستطلاعية الأولى في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي جمع الناس في المدينة لفتح إفريقية، وأسند قيادة الحملة لعبد الله بن أبي سرح والي مصر آنذاك، وتسمى الغزوة غزوة العبادلة[1]، انتصر فيها الجيش العربي الإسلامي سنة (٢٧هـ=٦٤٧م) على الجيش البيزنطي بقيادة جرجير في موضع يُسَمَّى عقوبة، ثم توقَّفت العمليات العسكرية بإفريقية إلى حين انتهاء الفتنة الكبرى.

ثم في خلافة معاوية بن أبي سفيان قام معاوية بن حديج السكوني

(١) هي فتح مدينة سبيطلة، وقد شارك فيها سبعة قادة يسمى كل منهم عبد الله؛ فأطلق على تلك الغزوة حملة العبادلة السبعة.

بحملتين سنة (٤١هـ=٦٦١م)، ثم سنة (٤٥هـ=٦٦٥م) تمكَّن من خلالها المسلمون من الاستقرار في جبل القرن، وأُرسلت عدَّة سرايا باتجاه سوسة وجلولاء قرب القيروان، لكن ابن حديج عاد إلى مصر دون ترك حامية بالبلاد.

قَبِل الخليفة معاوية بن أبي سفيان أن يُعَيِّن عقبة بن نافع الفهري على رأس إفريقية سنة (٥٠هـ=٦٧٠م)، الذي كان مقيمًا ببرقة بليبيا وشارك في عدَّة حملات ضد البيزنطيين والبربر، فوصل إفريقية عبر الصحراء على رأس جيش كثيف بلغ ١٠ آلاف مقاتل، واتخذ قيروانًا له؛ أي معسكرًا تتجمَّع فيه كل صفات التمصير، وقد استمرت عملية بناء القيروان ٤ سنوات، وفي هذه الأثناء كان يُوَجِّه السرايا لتوطيد الحكم الإسلامي ونشر الإسلام بين البربر، لكنه عُزل وخلفه أبو المهاجر دينار سنة (٥٥هـ=٦٧٤م)، الذي تمكَّن من هزم كسيلة زعيم البربر البرانس، الذين عارضوا التواجد العربي الإسلامي بإفريقية، ثم صالحه وحالفه، ثم عُزِل أبو المهاجر ليعود عقبة بن نافع مرة ثانية إلى إفريقية سنة (٦٢هـ=٦٨٢م) حيث تمكَّن من هزيمة البربر والروم باتجاه المحيط الأطلسي غربًا، ومع رجوعه إلى القيروان على رأس كتيبة صغيرة فوجئ بمنطقة بسكرة بكمين من طرف كسيلة وحلفائه الروم، فقُتل وأصحابه في موضع يسمى تاهودا سنة (٦٤هـ=٦٨٤م)، ومن نتائج ذلك هزيمة المسلمين وخروجهم من القيروان، التي استقرَّ بها كسيلة ضمن كيان سياسي استمرَّ إلى سنة (٦٩هـ=٦٨٩م)، كما استعاد الروم نفوذهم على مناطق الزاب وإفريقية.

وفي عهد عبد الملك بن مروان أرسل زهير بن قيس البلوي لمواصلة الصراع ضد البربر والروم، فتمَّ له استرجاع القيروان وقتل كسيلة سنة (٦٩ هـ=٦٨٨م)، إلاَّ أن الروم قد أرسلوا أسطولاً بحريًّا سنة (٧١ هـ=٦٩٠م) إلى مدينة برقة لسبي المسلمين، وقُتل البلوي في مواجهتهم.

ثم من جديد يرسل الخليفة عبد الملك بن مروان جيشًا يتكون من ٤٠ ألف مقاتل بقيادة حسان بن النعمان الغساني، أسند إليه ولاية كل المغرب سنة (٧٥هـ=٦٩٤م)، فتمكَّن من دخول قرطاجنة سنة (٧٦هـ=٦٩٥م) وطرد الروم منها، كما كرَّس كل جهوده لمواجهة البربر بقيادة الكاهنة دهياء بنت ثابت بن تيفان من قبيلة جراوة، وهي تلقب بملكة الأوراس، لكن المسلمين انهزموا في واقعة وادي العذاري بجبال الأوراس؛ مما جعل حسان بن النعمان يتراجع بجيوشه نحو قابس ومنها إلى برقة، بينما سيطرت الكاهنة على أجزاء مهمة من بلاد المغرب، كما خربت البلاد مُتَّبِعَة سياسة الأرض المحروقة لمنع المسلمين من الاستقرار؛ لكن حسان بن النعمان نجح سنة (٨٢هـ=٧٠١م) في القضاء على مقاومة البربر وقتل الكاهنة، ثم عاد من جديد إلى القيروان للسيطرة على إفريقية نهائيًّا.

قام حسان بن النعمان بتنظيم البلاد المفتوحة، وأدخل البربر في شكل مُنَظَّم في الجيش؛ مما سهل عملية اندماجهم مع العرب في إطار الإسلام، غير أن الخليفة الوليد بن عبد الملك عزله، وعيَّن موسى بن نصير الذي اتخذ القيروان عاصمة له، وأصبحت بلاد المغرب ولاية مستقلَّة عن مصر من سنة (٨٦هـ=٧٠٥م)، وكانت القيروان قاعدة الانتشار نحو بقية بلاد

المغرب ونحو الأندلس.

لم تسترجع قرطاج هيبتها بعد ذلك، وتمَّ استبدالها بعد ذلك بميناء تونس القريب، الذي كان مركز انطلاق للغزوات في البحر باتجاه صقلية وجنوب إيطاليا، ولم يكتفِ المسلمون بالسيطرة على السواحل بل اتجهوا برًّا ونشروا عقيدتهم في صفوف البربر، الذين أصبحوا من ذلك الحين رأس الحربة في الفتوحات اللاحقة، وخاصة في الأندلس بقيادة طارق بن زياد.

احتوت مدينة القيروان على العديد من مراكز تعليم الإسلام، إلاَّ أنَّ بُعْد إفريقية عن المشرق مَهْد الديانة ومركز الحكم أدَّى إلى انتشار الفرق الإسلامية التي لا تنتمي إلى أهل السنة، وخاصة الفكر الخارجي.

ومع ذلك شهدت هذه الفترة تطورًا كبيرًا في العمران والعلوم والفكر بوفود القبائل العربية واستقرارها بتونس.

بقيت القيروان عاصمة لولاية إفريقية التابعة للدولة الأموية حتى سنة (١٣٢هـ=٧٥٠م)، ثم الدولة العباسية، ولم تشهد المنطقة حكمًا مستقلاًّ إلاَّ بقيادة إبراهيم بن الأغلب مؤسِّس الدولة الأغلبية بقرار من هارون الرشيد سنة (١٨٤هـ=٨٠٠م)، والذي كان يُريد بذلك وضع سدٍّ أمام الدويلات المنتشرة في غرب إفريقية، وقد دام حكم الأغالبة ١٠٠ سنة، وازدهرت خلالها الحياة الثقافية، وأصبحت القيروان مركز إشعاع، كما شهدت الفترة نفسها تأسيس أسطول بحري قوي؛ لصدِّ الهجمات الخارجية، الذي مكَّن أسد بن الفرات لاحقًا من فتح جزيرة صقلية.

ظهر عبيد الله المهدي في المغرب سنة (٢٩٦هـ=٩٠٩م) وأسس الدولة العبيدية (المسماة زورًا بالفاطمية)، وهي دولة خبيثة اعتنقت المذهب الإسماعيلي الشيعي، وبدأت في التوسع في شمال إفريقيا، ووصل في توسعه إلى تونس، حيث التقى مع جيش الأغالبة في معركة هُزمت فيها قوات الأغالبة، وكانت النتيجة دخول عبيد الله مدينة رقادة التونسية يوم الخميس ٢٠ ربيع الثاني سنة ٢٩٦هـ=٩٠٩م، بعد تخلي الحاكم الأغلبي زيادة الله الثالث عنها، ليبدأ بذلك الحكم العبيدي في تونس.

دام حكم العبيديين في تونس ٦٤ عامًا، وفي عام (٣٥٨هـ=٩٦٩م) تمكَّن العبيديون من احتلال مصر؛ لينقلوا إليها عاصمتهم عام (٣٦١هـ=٩٧٣م).

وعندما انتقل العبيديون إلى مصر وَلَّوْا على إفريقية أميرًا من أصل أمازيغي يُدعى بلكين بن زيري بن مناذ الصنهاجي، واستطاع بلكين القضاء على الفتن والثورات القبائلية المجاورة على حدود البلاد؛ مما مكَّنه من تعزيز حكمه والاحتفاظ بالأراضي الشاسعة التي ورثها عن العبيديين.

وفي بداية القرن الحادي العشر خرج والي أشير حماد بن بلكين عن سلطة الصنهاجيين؛ مما أدخل الطرفين في حرب طاحنة دامت عدَّة سنوات، فقد الصنهاجيون شيئًا فشيئًا جزءًا كبيرًا من المغرب الأوسط (الجزائر)، لتقتصر في النهاية رقعة دولتهم أساسًا على تونس وصقلية، شهدت البلاد في عهد الصنهاجيين نهضة عمرانية وثقافية واقتصادية كبيرة، فازدهرت الزراعة في أنحاء البلاد بفضل انتشار وسائل الري،

وتم تشييد العديد من القصور والمكتبات والأسوار والحصون، فيما أصبحت عاصمتهم القيروان مركزًا مهمًّا للعلم والأدب.

ثم في عام (٤٣٦هـ=١٠٤٥م) أعلن الملك الصنهاجي المعز بن باديس خروجه عن الخلافة العبيدية في القاهرة، وانحيازه إلى الخلافة العباسية في بغداد؛ فثارت ثائرة الخليفة العبيدي المستنصر بالله الذي أذن -بإيعاز من وزيره أبي محمد الحسن اليازوري- للقبائل البدوية المتمركزة في صعيد مصر بالزحف نحو تونس، أدَّى زحف هذه القبائل البدوية (أساسًا بنو هلال وبنو سليم) إلى تمزيق أوصال الدولة الصنهاجية، وإلى خراب عاصمتهم بعد تَعَرُّضها للسلب والنهب، بعد الغزو الهلالي أصبحت البلاد مقسمة بين عدة دويلات أهمها إمارة بني خراسان، ومملكة بني الورد، ومملكة بني الرند؛ فيما حافظ الصنهاجيون على منطقة الساحل، واتخذوا من المهدية عاصمة لهم.

ثم في عام (٤٥٢هـ=١٠٦٠م) انتهز النورمان انهيار الدولة الصنهاجية ليستولوا على صقلية؛ لتصبح البلاد عرضة لغاراتهم، وفي عام (٥٢٩هـ=١١٣٥م) تمكَّن روجيه الثاني من احتلال جزيرة جربة، ثم تبعها عام (٥٤٣هـ=١١٤٨م) احتلال المهدية، وسوسة، وصفاقس، فاستنجد الملك الحسن بن علي الصنهاجي بعبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية في المغرب لطرد الغزاة، واستطاع الموحدون في السنوات التالية استرجاع كامل الأراضي التونسية من النورمان؛ ليُصبحوا مسيطرين على معظم أجزاء المغرب العربي وجزء من الأندلس.

ثم في عام (٦٠٣هـ=١٢٠٧م) ولَّى الموحدون على إفريقية أحد أتباعهم وهو أبو محمد بن عبد الواحد بن أبي حفص ابن الشيخ عبد الواحد بن أبي حفص، الذي رافق محمد بن تومرت أثناء دعوته، وفي عام (٦٢٥هـ=١٢٢٨م) تمكَّن أبو زكريا يحيى بن حفص من الانفراد بالمنصب لصالحه، وأعلن منذ ديسمبر (٦٢٦هـ=١٢٢٩م) استقلاله عن الموحدين.

واتخذ أبو زكريا مدينة تونس عاصمة له، واتخذ لنفسه لقب السلطان، وفي عام (٦٤٧هـ=١٢٤٩م) خلف أبا زكريا ابنُه عبد الله محمد المستنصر، الذي أعلن نفسه خليفة للمسلمين عام (٦٥٣هـ=١٢٥٥م).

ثم تعرَّضت البلاد عام (٦٦٨هـ=١٢٧٠م) إلى غزوة صليبية قادها لويس التاسع ضمن الحملة الصليبية الثامنة، وشهدت الدولة بعد وفاة المستنصر عام (٦٧٥هـ=١٢٧٧م) عدَّة صراعات على الحكم تخلَّلتها عدَّة ثورات لقبائل جنوب البلاد، ولم تسترجع الدولة وحدتها إلاَّ في عهد أبي يحيى أبي بكر، ثم استرجعت الدولة سالف مجدها في عهد أبي العباس أحمد وأبي فارس عبد العزيز اللذين شهدت البلاد في عهدهما ازدهار التجارة والملاحة.

ثم دخلت الدولة في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري) في حالة من الركود، تخلَّلتها حروب على الحكم، وأصبحت منذ عام (٩١٦هـ=١٥١٠م) عرضة لغارات الإسبان.

دخلت الدولة الحفصية سنة (٩٤١هـ=١٥٣٥م) في صراع على الحكم بين السلطان أبي عبد الله محمد الحسن وأخيه الأصغر رشيد، وطلب الأخير العون من العثمانيين، الذين تمكَّنُوا من الاستيلاء على

العاصمة بقيادة خير الدين بربروسا، فاستنجد أبو عبد الله محمد الحسن بشارل الخامس ملك إسبانيا، الذي جهَّز جيشًا قوامه ٣٣ ألف رجل و٤٠٠ سفينة وذلك بالتحافل مع الدول البابوية، وجمهورية جنوة ونظام فرسان مالطا، وتمكن الإسبان من القيام بإنزال شمالي العاصمة في ١٦ يونيو، ثم بالاستيلاء على ميناء حلق الوادي، ثم تمكَّنُوا من دخول العاصمة في ٢١ يوليو، وأُعيد تنصيب السلطان حسن على العرش؛ لكنه أُجبر على المصادقة على معاهدة تضع البلاد عمليًّا تحت الحماية الإسبانية.

واستمر الصراع بين الإسبان وحلفائهم وبين العثمانيين في السنوات التالية، حتى تمكَّن العثمانيون في النهاية سنة (٩٨٢هـ=١٥٧٤م) من طرد الإسبان نهائيًّا بعد الانتصار عليهم في معركة تونس.

تاريخ تونس الحديث:

يبدأ تاريخ تونس الحديث منذ انضمام البلاد التونسية إلى الدولة العثمانية عام (٩٨٢هـ=١٥٧٤م) إلى فرض الاحتلال الفرنسي تحت اسم الحماية الفرنسية عام (١٢٩٨هـ=١٨٨١م)، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة عهود:

١. عهد الباشوات[1]: وهي فترة قصيرة امتدَّت بين عامي (٩٨٢-٩٩٩هـ=١٥٧٤-١٥٩١م)، وكان خلالها حاكم تونس يُعَيَّن مباشرة من قِبَل السلطان العثماني.

---

(١) الباشا: لقب فخر في الدولة العثمانية يمنحه السلطان العثماني إلى السياسيين البارزين، والجنرالات والشخصيات المهمة والحكام.

٢. عهد الدايات[١]: وهي فترة قصيرة -أيضًا- إذ امتدَّت أربعة عقود تقريبًا (٩٩٩-١٠٣٩هـ=١٥٩١-١٦٣٠م)، وفي بداية هذه الفترة كان حاكم تونس يُنتخب من بين الديوان، وهو المجلس الذي يضمُّ ضباط الجيش الانكشاري بتونس، ثم سيطر على الحكم عثمان داي فيما بين عامي (١٠٠٦-١٠١٩هـ=١٥٩٨-١٦١٠م)، وتلاه يوسف داي (١٠١٩-١٠٤٧هـ=١٦١٠-١٦٣٧م).

٣. عهد البايات[٢]: وقد أصبح الحكم في تونس منذ النصف الأول من القرن السابع عشر وراثيًّا، وقد تولَّته عائلتان: الأولى العائلة المرادية إلى عام (١١١٤هـ= ١٧٠٢م)، ثم بعد فترة انتقالية وجيزة بين عامي (١١١٤-١١١٧هـ=١٧٠٢-١٧٠٥م)، تولَّت الحكم العائلة الحسينية، التي ظلَّت في السلطة إلى إعلان الجمهورية في ٢٥ من يوليو ١٩٥٧م، وهم الذين وقَّعوا على اتفاقية باردو، التي أصبحت تونس بمقتضاها محمية فرنسية.

***

---

(١) (بالتركية: Dayı أي الخال) كان لقبًا يطلق في الأصل على أحد قادة الإنكشارية العثمانيين، ثم صار -أيضًا- أحد مراتب السلطة في الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٦٧١م، خاصة في تونس (إلى عام ١٧٠٥م)، والجزائر (إلى عام ١٨٣٠م)، وطرابلس الغرب (إلى عام ١٧١١م)، وكان الداي يُنتخب لفترة مدى الحياة من طرف أعضاء هيئة مكوَّنة من قادة عسكريين ودينيين ومدنيين.

(٢) الباي: لقب تركي معناه في الأصل «رئيس العشيرة»، ثم تتطور هذا اللقب ليعني حاكم منطقة، ويظهر -أيضًا- في الرتب العسكرية، ويطلق على حكام تونس في العهد العثماني


الاحتلال الفرنسي
لتونس

الاحتلال الفرنسي لتونس



سعت فرنسا منذ أن استتبَّ لها الأمر في الجزائر إلى السيطرة على البلاد التونسية، وقد تمكَّنت بالفعل من تحقيق ذلك عام (١٨٨١م)؛ إذ تذرَّعت بهجومِ بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر لتتدخَّل عسكريًّا في البلاد التونسية، وتحاصر قصر الباي بباردو يوم ١٢ مايو ١٨٨١م، وقد عرض قائد الجيش الفرنسي الجنرال «بريار» والقنصل روسطان على محمد الصادق باي نصَّ معاهدة باردو، التي فُرضت بمقتضاها الحماية على تونس.

وكان الباي في أثناء ذلك يرفض فكرة الحماية على بلاده؛ أملاً في أن تتدخَّل الدول الأوربية وتقف إلى جانبه، أو أن يُرسل السلطان العثماني أسطوله إلى تونس، لكن ذلك لم يحدث.

وفي اليوم نفسه الذي عسكرت فيه القوات الفرنسية قدَّم القنصل العام الفرنسي إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، وأعطى الباي مهلة حتى الساعة التاسعة مساءً لقبول هذه المعاهدة أو رفضها.

واجتمع الباي بكبار رجال دولته، وعرض عليهم الأمر، وكان الحاضرون يميلون إلى الرفض وإعلان المقاومة والجهاد وتعبئة الأُمَّة

لذلك، لكن ذلك لم يجد آذانًا مصغية أمام تهديد الفرنسيين بخلع الباي محمد الصادق عن العرش، وتنصيب أخيه «الطيب باي» مكانه، إذا رفض التوقيع على المعاهدة، وكان ممثِّلو الاحتلال الفرنسي ينتظرون في غرفة مجاورة للحجرة التي اجتمع فيها السلطان برجاله، وبعد ساعتين من الاجتماع خرج باي تونس حاملاً نسختي المعاهدة وقد وقَّع عليهما، وبذلك انتهى الاستقلال الفعلي لتونس، بعد توقيع المعاهدة التي عُرفت بمعاهدة باردو، وتضمَّنت هذه المعاهدة تقييد سلطة الباي، ووضعه تحت حماية فرنسا، وسلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلَّة.

واعترفت فرنسا بمقتضى هذه المعاهدة بالسيادة التونسية، مع تعضيدها بالمراقبة بواسطة المقيم العام الفرنسي؛ إذ نصت معاهدة باردو على تعهُّد فرنسا بحماية العرش الحسيني (الفصل الثالث)، وكان الاسم الرسمي للبلاد التونسية في عهد الحماية هو العَمَالَة التونسية بالعربية و(Régence de Tunis) بالفرنسية.

لم تكتفِ فرنسا بتلك المكتسبات السياسية، بل أرادت أن تبسط سلطانها المطلق على البلاد، فأجبرت الباي -الذي فقد سلطاته الفعلية لصالح المقيم العام الفرنسي (كامبون)- على توقيع معاهدة جديدة، عُرفت باسم معاهدة المرسى الكبير (٨ يونيو ١٨٨٣م)؛ وفيها تمَّ فرض الحماية على تونس وبدأت فرنسا تُديرها مباشرة.



وقفة مع الاحتلال الفرنسي:

قاوم الشعب التونسي الاحتلال الفرنسي لكن فرنسا قمعت المقاومة التونسية بمنتهى الشدَّة، ثم أخذت بعد ذلك في تثبيت الوضع الاحتلالي بالبلاد؛ فأنشأت مجلسًا استشاريًا، وفتحت الباب لمن يُريد أن يهاجر لتونس من الفرنسيين والإيطاليين، واشتدت وطأة الفرنسيين على أهل البلاد، وأحسَّ بذلك المسلمون؛ ذلك لأن فرنسا كانت تُرَكِّز على تذويب الهوية الإسلامية لأي بلد تدخله، وتستهدف النواحي الثقافية للمسلمين؛ مما جعل المسلمين ينتفضون مرَّة بعد مرَّة، وفرنسا في كل مرَّة تستخدم الشعار المعروف (لا هوادة).

أقدمت فرنسا على سن قانون جديد للجنسية، يُجيز سحب الجنسية التونسية وإعطاء الجنسية الفرنسية مكانها لمن يطلبها، وبالتالي يُصبح حاملها من رعايا فرنسا، ويستحق حمايتها ودعمها، فردَّ المسلمون على هذا القانون اجتماعيًّا وعقديًّا، فقاطعوا كل مسلم طلب الجنسية الفرنسية، وعدُّوه خارجًا عن الإسلام لا يصحُّ دفنه في مقابر المسلمين، وهذه القوة في مواجهة القانون جعلت كثيرًا ممن أقدم على التجنس يتخلَّى عن الجنسية الفرنسية ويعود لأصله، واغتاظ الفرنسيون بشدَّة من ذلك، فقام المستوطنون الفرنسيون بأعمال استفزازية لمسلمي تونس.

ثم تغيَّرت الحكومة الفرنسية، وجاء الاشتراكيون للحكم، وأظهروا أنهم لن يمكنهم التفاهم ولا التفاوض إلاَّ مع الاشتراكيين التوانسة فقط، وكان هذا شَرَك كبير وقع فيه الشباب المتطلعون إلى الظهور والشهرة،

فبرز الحزب الاشتراكي التونسي، وبرزت أسماء مثل: «الشاذلي خير الله»، و«الحبيب بورقيبة»، و«محمود الماطري»، وكانوا شبابًا، وعملت فرنسا على تلميعهم وإبرازهم بالطرق المعروفة؛ مثل: الاعتقال، والنفي، والهجوم في الصحف، وفي الوقت نفسه زالت من على الساحة التوجُّهات الإسلامية، التي تُقلق أيَّ محتلٍّ خاصة الصليبي منهم، وأصبحت المقاومة التونسية علمانية الطابع، اشتراكية التوجُّه.

لم تكن فرنسا لتكتفي بالسيطرة على شئون البلاد ومواردها، بل أرادت أن تجعل منها منطقة ينتقل إليها الفرنسيون للإقامة والاستيطان الدائم؛ ولذلك اتبعت سياسة تتلخَّص فيما يلي:

١- جعلت جميع الوظائف ذات الأهمية في الإدارة بيد الفرنسيين، وشجَّعت الفرنسيين على قبول ذلك عن طريق منحهم علاوات مختلفة (سكنية، وتعليمية، وصحية، وتعويضات سفر، وما إلى ذلك)؛ بحيث إن الموظف الفرنسي العامل في تونس كان له ثلاثة وأربعون صنفًا من العلاوات، وكانت مرتبات الموظفين تبلغ ٧٥٪ من موازنة الدولة التونسية عام ١٩٥١م)، واستُغني عن اللغة العربية في الإدارة والتعليم الرسمي، ووُضعت اللغة الفرنسية مكانها.

٢- مكَّنت الإدارة الفرنسية المستعمرين الفرنسيين (وكان بينهم نحو ٥٪ من الأوربيين) من الحصول على مساحات شاسعة من الأرض، فأراضي الدولة بِيعت لهم بأسعار بخسة وعلى أقساط طويلة الأمد، والغابات عوملت بالأسلوب ذاته، بل إن بعض أراضي الأوقاف بُدِّلت

بعقارات في المدن؛ كي يمكن بيعها للفرنسيين، وكانت شركة الأنفدا الفرنسية قد ابتاعت قطعة واسعة من الأراضي في الشمال التونسي (نحو ١٠٠ ألف هكتار) قبل الاحتلال، أمَّا بعد فرض الحماية فقد شُجِّع على شراء الأراضي بالطرق الخاصة، وهذا تمركز في سهول حاضرة تونس وبنزرت وماطر، أمَّا الذي أشرنا إليه من البيع الرسمي فقد كان أكثره في الوسط والجنوب، وقد تمكن المستعمرون -حتى قيام الحرب العالمية الثانية- من تملُّك ٥٤٠ ألف هكتار (منها نحو ١٤ ألفًا للأوربيين) بالطريقة الخاصة، بينما الاستعمار الرسمي وضع تحت تصرفهم ما يزيد عن ٦٠٠ ألف هكتار، ومعنى هذا أنه كان للمعمرين -وغالبيتهم الساحقة من الفرنسيين- نحو ٣٠٪ من الأراضي الصالحة للاستغلال في القطر التونسي.

٣- بالإضافة إلى تملُّك الأراضي الجيدة جَعَلت فرنسا موارد الاقتصاد التونسي بيد الفرنسيين -الصناعات الرئيسة، وتجارة الصادر والوارد، ووسائل المواصلات، واستغلال الفوسفات- كانت جميعها حكرًا على الفرنسيين، (كان ٦١٪ من التجارة الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بيد الفرنسيين شركات وأفرادًا).

٤- جعل التعليم فرنسيَّ الصبغة رسميًّا، والتعليم الخاص تُرك حرًّا، لكن دون عون مالي، في سنة (١٩٥٠م) كان ثمة مكان لـ ١٣٤ ألف طالب وطالبة في المدارس الرسمية، واستوعبت المدارس الخاصة ٣٠ ألف طالب، بينما كان عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي ٦٠٠ ألف

طالب؛ أي أن المدارس جميعها وسعت ٢٩٪ فقط من العدد الأصلي، ومن مجموع الطلاب في المدارس الرسمية كانت نسبة الفرنسيين ٢٢٪ (كان عدد السكان الفرنسيين في تونس جميعها لا يتجاوز ٥٪ من مجموع السكان)، ووُزِّعت المدارس الرسمية توزيعًا غير عادل على أنحاء البلاد؛ فبينما كانت المدارس أكثر عددًا حيث توجد الجماعات الفرنسية (في المناطق الشمالية) كانت أقل عددًا في الجنوب، أما التعليم الثانوي فكان كله بيد الإدارة الفرنسية، ومثل ذلك يقال عن «معاهد الدراسات العليا»، (وكانت هذه مقصورة على الآداب والقانون)، وحتى جامع الزيتونة أراد الفرنسيون التدخُّل في شأنه؛ ادعاءً منهم أنهم يُريدون إصلاحه لتكون خدمته للعلم أنفع!

ومع أن التونسيين قاموا بثورات بُعَيد الاحتلال الفرنسي، وكذلك قاموا بثورة في مطلع الحرب العالمية الأولى، فإنهم فضَّلوا العمل السياسي المنظم، وبعد حركتين أُوليين على يد الشيخ محمد السنوسي والشيخ المكي بن عزوز (نُفي الأول وأُرغم الثاني على الهجرة) بدأ العمل السياسي المنظم سنة (١٩٠٥م) على يد جماعة «الحاضرة»، لكنه اتَّخذ شكلاً أكثر تنظيمًا في عام (١٩٠٨م) لما قام حزب «تونس الفتاة»، وكان علي باش حمبه المنظِّم له حتى سنة (١٩١١م) إذ نُفي من البلاد، وفي سنة (١٩١٩م) رغب بعض الساسة من الإفادة من مؤتمر الصلح (١٩١٩م)، فنظَّمُوا أمورهم، ونشأ عن ذلك الحزب الدستوري برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

وقد تقدَّم الحزب إلى الحكومة (إلى الباي الذي كان لا يزال الرأس

الاسمي للحكومة التونسية) مطالبًا بإنشاء مجلس تشريعي مختلط الأعضاء (تونسيين وفرنسيين)، وحكومة مسئولة أمامه، والفصل بين السلطات الثلاث، والسماح للتونسيين أن يُوظَّفوا في حكومتهم، وشراء الأراضي من إدارة الشئون الزراعية (أسوة بالمستعمرين الفرنسيين!)، وتقرير حرية الصحافة، وجعل التعليم إلزاميًّا، وقُدِّمت مذكرة إلى الرئيس الأميركي ولسن (في باريس) طالَبَ الحزب فيها باستقلال تونس.

التأثيرات الثقافية للاحتلال في تونس:

الواقع الثقافي أثناء الاحتلال:

يأتي التعليم التقليدي الكتاتيبي في مقدمة الأوضاع الثقافية التي كانت سائدة؛ فقد كان هذا النوع من التعليم الديني مسيطرًا، شأنه شأن المنطقة العربية في الشرق منذ زمن بعيد، وهذا النوع من التعليم أساسه تعليم ديني، يقوم على تحفيظ القرآن والقراءة والكتابة البسيطة، ولم ينفرد بهذا الأسلوب قطر في الغرب العربي أو حتى أقطار الغرب العربي فحسب، وإنما كان هذا الأسلوب السائد في الوطن العربي كله، إن الدور الفعلي الذي قدَّمه هذا النوع من التعليم عبر الزمن هو الحفاظ على اللغة العربية وتراثها الثقافي، وإن كان في إطاره التقليدي غير المتطوِّر.

والنوع الثاني من التعليم هو التعليم الأهلي الحديث، الذي كان تحت إشراف المنظمات والأحزاب الوطنية في فترة السيطرة الاستعمارية، وكانت مهمته الأساسية الحفاظ على اللغة العربية كتعبير عن الحفاظ على الشخصية الوطنية.

والنوع الثالث هو التعليم الذي كان سائدًا في فترة الاستعمار الغربي لهذه المنطقة، وهو التعليم التبشيري، وكان وسيلة مهمة من وسائل نشاط الإرساليات المسيحية التبشيرية لنشر المسيحية، وتحويل الناس عن دينهم.

وأخيرًا، النوع الرابع في فترة السيطرة الاستعمارية هو التعليم في المدارس التي افتتحتها السلطات الاستعمارية، وكانت هذه المدارس مقتصرة على أبناء المستوطنين الغربيين وأبناء الجاليات الأجنبية، وكان دخولها ممنوعًا على أبناء المواطن، إلاَّ بشكل محدود جدًّا، وكانت مهمة هذه المدارس خدمة هؤلاء؛ تماشيًا مع السياسة الاستعمارية في تطبيق مبدأ الإدماج، وتطبيق قانون التعليم الإلزامي لمواطني الدولة الاستعمارية.

إذًا كان أبناء المواطن محرومين من التعليم الحديث، وليس أمامهم إلاَّ فرصة التعليم الكتاتيبي -وهي محدودة وتقليدية- أو المدارس التبشيرية، أو مدارس المنظمات الوطنية التي كانت تتعرَّض للمحاربة المستمرَّة؛ وكان التجهيل وفرض التخلُّف الثقافي على هذا الشعب؛ ليتسنى للاستعمار الثقافي التأثير عن طريق جعل الثقافة الاستعمارية بديلاً عن الثقافة الوطنية بكل ثقلها التاريخي واللغوي والتراثي[1].

وأول تركيز للثقافة الاستعمارية كان على اللغة العربية؛ فلم تسلم من تأثير الظروف السياسية والاقتصادية، بل استُهدفت بشكل مباشر وغير مباشر؛ فقد كان الاستعمار يعتبر اللغة العربية لغةً أجنبية في تونس،

---

(١) عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي.. المغرب العربي- فلسطين-الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، ص٧٦، ٧٧.



وقد استطاعت هذه السياسة أن تطبع بعض العقول المحلية بطابع الاستعمار؛ فهي تُفَكِّر اليوم كما كان هو يفكر بالأمس.

إن الاستعمار بمحاربته اللغة العربية كان يُدرك أنها العامل الموحِّد والمحرِّر، ولأنها السلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الشعب والاحتلال، بين الأصالة وعملية المسخ الاستعمارية.

لقد حاولت الإدارة الاستعمارية أن تُقَنِّن إجراءاتها بهدف القضاء على اللغة العربية والشخصية الوطنية؛ فقد أصدرت قوانين عدَّة في هذا المجال تطالب بأن يقتصر التعليم فيه على حفظ القرآن، وعدم التعرُّض لتفسير الآيات التي تدعو إلى التحرُّر، واستبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الوطني المحلي، وجغرافية القطر التونسي والأقطار العربية الأخرى، إضافة إلى عدم دراسة الأدب العربي.

لقد نجح الاستيطان الاستعماري في رفع نسبة الأمية في المنطقة، ونشر الجهل والشعوذة والخرافات، وواجه الشعب التونسي في المنطقة تحدِّيًا حضاريًّا أدى إلى عرقلة التعليم في أوساط المواطنين.

وبهذا الأسلوب الهمجي في التعامل أعاد الاحتلال الفرنسي تونس عقودًا على الوراء، ولكن هذه هي عادة الاحتلال في كل زمان، مع اختلاف الأسماء..

***



إعلان الجمهورية في تونس





إعلان الجمهورية في تونس



بعد معاناة الشعب التونسي على مدار سنوات طويلة تجرَّع فيها القهر والذل والمهانة على يد قوات الاحتلال الفرنسي، بدءًا من قمعها الدموي لأي بادرة مقاومة أو ثورة تونسية تُريد الاستقلال وتنادي بحقها «الإنساني» في الحرية والكرامة، ومرورًا بسرقة الاحتلال لثروات الدولة ومواردها الاقتصادية عيانًا بيانًا وعلى رءوس الأشهاد، إضافة إلى جهود «الفرنسة» الحثيثة، التي اعتمدها الاحتلال بهدف تذويب المجتمع التونسي ومحو هويته، ولعلَّ أبرز هذه الجهود هو ما رأيناه من إعلان الاحتلال للحرب على اللغة العربية -لغة القرآن- وهي أكثر ما يربط أبناء الشعب التونسي بأصوله وجذوره الإسلامية العريقة..

أخيرًا انكشفت الغمة وذهب الاحتلال وحصل التونسيون على حريتهم واستقلالهم.. ليبدءوا عهدًا جديدًا تحت قيادة تونسية «وطنية»، تعهَّدت أن تمحو آثار الذل والهوان، وتأخذ بيد البلاد إلى النهضة والتقدم..

فهل تحقق ذلك؟

لقد قرَّر المجلس التأسيسي التونسي في (٢٨/ ١٢/ ١٣٧٦هـ= ٢٥/ ٧/ ١٩٥٧م) إلغاء الملكية بالإجماع وإعلان الجمهورية، وقد جاء



إعلان الجمهورية بعد عام ونصف من إعلان الاستقلال، لتتكرَّس هيمنة الزعيم الحبيب بورقيبة وحزبه -الحزب الحر الدستوري الجديد- على الحياة السياسية وأركان الدولة.

ورغم أن المجلس التأسيسي كان رسميًّا منكبًّا على إعداد دستور في إطار الملكية الدستورية، إلاَّ أن هناك مؤشرات بدأت بالظهور منذ الاستقلال عن إمكانية تغيير نظام الحكم، فالنظام الحسيني أُخرج منهكًا بعد ٧٥ عامًا من الاحتلال، في حين خرج الحزب الحر الدستوري الجديد -أبرز مكون للحركة الوطنية- منتصرًا في صراعه مع سلطات الحماية، وتمكَّن بالتحالف مع النقابات الأساسية في البلاد من الفوز في أبريل ١٩٥٦م بكل مقاعد المجلس القومي التأسيسي.

كلف محمد الأمين باي الحبيب بورقيبة -رئيس الحزب الدستوري الجديد- برئاسة الوزراء في (٤/ ١٠/ ١٣٧٥هـ=١٥/ ٤/ ١٩٥٦م)، وفي الشهر نفسه اجتمع المجلس التأسيسي المنتخب لوضع دستور البلاد، وقد صدر الدستور فعلاً في (٢٤/ ١٢/ ١٣٧٨هـ=١/ ٦/ ١٩٥٩م)، فانتخب بعد خمسة أشهر مجلس الأُمَّة.

من هو بورقيبة؟

وُلِدَ الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة في الثالث من أغسطس عام ١٩٠٣م في حي الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية، تلقى بورقيبة تعليمه الثانوس بالمعهد الصادقي ثم في معهد كارنو بتونس، ثم سافر إلى باريس عام ١٩٢٤م.

التحق الحبيب بورقيبة بكلية الحقوق، وتخرج فيها عام ١٩٢٧م، وعاد إلى تونس ليشتغل بالمحاماة، ثم أسس في مارس ١٩٣٤م الحزب الحر الدستوري الجديد، وتم اعتقاله في سبتمبر من العام نفسه؛ وذلك لنشاطه السياسي.

تزوج بورقيبة للمرة الأولى من الأرملة الفرنسية ماتيلد، وانفصلا بعد ٢٢ عامًا، فيما كان زواجه الثاني من وسيلة بن عمار في ١٩٦٢م، وهي ثائرة تونسية، تعرَّف عليها في القاهرة، حيث عاش بورقيبة فترة من حياته منفيًّا فيها.

تم إبعاد الحبيب بورقيبة إلى الجنوب التونسي، ثم ما لبث أن أطلق سراحه في مايو ١٩٣٦م.

ثم تمَّ اعتقال بورقيبة مرَّة ثانية في أبريل عام ١٩٣٨م، إثر تظاهرة قمعتها الشرطة الفرنسية، ونُقل إلى مرسيليا، ثم نقل منها إلى سجن في ليون، ثم إلى حصن سان نيكولا، حيث اكتشفته القوات الألمانية التي غزت فرنسا، فنقلته إلى نيس، ثم إلى روما، ومن هناك أُعيد إلى تونس في ٧ أبريل ١٩٤٣م، إلى أن قرَّر السفر إلى منفاه الاختياري القاهرة في مارس ١٩٤٥م.

وقد عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس في سبتمبر ١٩٤٨م، وسافر مجدَّدًا إلى فرنسا عام ١٩٥٠م؛ ليُقَدِّم مشروع إصلاحات للحكومة الفرنسية، إلا أنه عاد إلى تونس ثانية في يناير ١٩٥٢م، معلنًا انعدام ثقة التونسيين بفرنسا.

ولما اندلعت الثورة المسلحة التونسية في أول العام ذاته، اعتُقل وتنقَّل بين السجون، ثم بدأت فرنسا التفاوض معه فعاد إلى تونس في أول يونيو ١٩٥٥م ليستقبله الشعب استقبال الأبطال، وفي ٣ يونيو ١٩٥٥م وقَّعت فرنسا المعاهدة التي تمنح تونس استقلالها الداخلي، ثم قام الحبيب بورقيبة بتشكيل أول حكومة تونسية بعد الاستقلال، وكان ذلك في ٢٠ مارس ١٩٥٦م.

تم اختيار الحبيب بورقيبة كأول رئيس لجمهورية تونس بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في ٢٥ يوليو ١٩٥٧م، وذلك بعد خلع الملك محمد الأمين باي.

أعيد انتخاب الحبيب بورقيبة في سدة الحكم بتونس إلى أن استنفد دوراته القانونية، ثم نودي به رئيسًا مدى الحياة.

مع تردِّي صحَّة بورقيبة وتحديدًا في ٧ نوفمبر ١٩٨٧م، قام زين العابدين بن علي -الذي كان مديرًا عامًّا للأمن- بتنحيته، وأعلن نفسه رئيسًا جديدًا للجمهورية، فيما عُرف باسم تحوُّل السابع من نوفمبر؛ ليُقيم بورقيبة بمسقط رأسه المنستير إلى أن توفي في السادس من أبريل ٢٠٠٠م.

تغييب الإسلام في تونس:

باستعراض صفحات التاريخ نجد أن تونس دولة رائدة؛ كان لها السبق في الإسلام في شمال إفريقيا، وكانت قاعدة مهمَّة لانطلاق الجيوش والدعاة والعلماء إلى أقطار إفريقيا المختلفة، ومنذ الاحتلال

الفرنسي لتونس عمل الاحتلال وأتباعه على تحويل هذا البلد إلى مركز للعلمانية؛ وللطريق إلى ذلك اتخذت قيادات تونس خطوات واسعة نحو علمانية شاملة في جميع الجوانب التعليمية؛ حيث بدأت بتغيير مناهج التربية الإسلامية في القطاعات التعليمية كافة، وصولاً إلى جامعة «الزيتونة»، ووضعوا جُلَّ تركيزهم على تغيير مادة التربية الإسلامية من عدَّة جوانب؛ فبدءوا في التشكيك في كل شيء، بما في ذلك المعلوم من الدين بالضرورة؛ مثل: الأنبياء، والعصمة، والملائكة، والقرآن، والسُّنَّة، ونحوها من المسائل الغيبية!

كما تمَّ استبعاد الموضوعات الشرعية والفكرية الإسلامية، التي لها علاقة بالفكر السياسي الإسلامي؛ مثل الحكم والخلافة، وركَّزت المناهج الجديدة على إظهار التاريخ الإسلامي السياسي بمظهر الصراع اللا نهائي على السلطة، والقتل والخداع والمحاربة من أجل «الكرسي» والحفاظ على العرش، حتى ولو سُخِّر الدين ووُظِّفت آلياته في سبيل ذلك!

وبدأت المدارس والجامعات التونسية في تدريس «التوراة والإنجيل» لكل الطلبة حتى المسلمين، مدعية أن ذلك في إطار ما يُسَمَّى بالانفتاح على الحضارات والديانات الأخرى!

وكانت الجامعات التونسية بدأت منذ سنوات تدريس اللغة العبرية، واعتمدت كُلِّيَّتَا «سوسة» و«منوبة» للآداب والعلوم الإنسانية اللغة العبرية مادة اختيارية، رغم احتجاج بعض أساتذة التعليم العالي المناهضين للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني!

الحبيب بورقيبة ومحاربة الإسلام:

بدأ بورقيبة منذ أيام حكمه الأولى يُظهر وجهه الحقيقي بغرامه لفرنسا، وعشقه لباريس، وافتتانه بالحضارة والثقافة الغربية، وانبهاره بمبادئ الثورة الفرنسية، وبشخصية شارل ديجول، كما لم يُخْفِ ولعه بمصطفى كمال أتاتورك الأب الروحي للعلمانيين الأتراك والعرب، بل كان يعتبره مثله الأعلى وقدوته في الحياة.

وكانت صورة أتاتورك رغم هلاكه مطبوعة في مخيلة بورقيبة؛ فكرَّس جهوده، وبذل وسعه واستخدم جميع مواهبه وإمكانياته العقلية والنفسية، كما استفاد من قدراته الخطابية وذكائه وشخصيته القوية في تطبيق المشروع العلماني في تونس، وكذلك في محو هويتها العربية والإسلامية؛ فطارد العلماء والدعاة، وألغى جميع الأحزاب، وقصف جميع الأقلام، وعصف بكل المعارضين.

لم ينتظر بورقيبة كثيرًا ليبدأ مخططه، بل استثمر حالة الحماس والالتفاف الشعبي حوله في فترة ما بعد التحرُّر، وأصدر بعد ثلاثة أشهر فقط من الاستقلال مجلة تحت اسم «مجلة الأحوال الشخصية»، وفي هذه المجلة بدأ يُصدر التشريعات التي تُعيد تشكيل المجتمع التونسي وفق الرؤية الفرنسية، وهكذا بدأت تتوالى التشريعات المخالفة للإسلام منذ الأيام الأولى لحكم بورقيبة.

لكن التطبيق الفعلي لتلك القوانين لم يبدأ إلاَّ بعد ستة أشهر؛ أي



في أوائل سنة ١٩٥٧م، حيث كان بورقيبة يُسَخِّر وقته وخطبه الإذاعية وموقعه كرئيس حكومة للتوعية بأهمية القوانين الجديدة، ومدى تأثيرها المستقبلي على المجتمع التونسي.

وقد أظهر بورقيبة شراسة شديدة في مواجهة خصومة السياسيين، حتى لو كانوا رفاقه في الكفاح، فقد استغَلَّ تأسيسه للدولة واحتكاره لها ليُجْهِزَ على المؤسسة الزيتونية الإسلامية، التي كانت سندًا لخصمه اللدود بن يوسف المدعوم من الشرق العربي والقوى القومية خاصة عبد الناصر ويطارد من عُرِفُوا باليوسفيين، الذين وقفوا مع الكاتب العام للحزب صالح بن يوسف، فقتل واعتقل العديد منهم، ولم يُغْلَق هذا الملف إلاَّ بعد اغتيال زعيمهم اللاجئ بألمانيا.

كما استغلَّ محاولة الانقلاب التي استهدفته عام ١٩٦٢م ليُجَمِّد الحزب الشيوعي، ويُعَطِّل كل الصحف المعارضة والمستقلة، ويُلغي الحريات الأساسية، ويُقيم نظام الحزب الواحد، مستعينًا في ذلك بالاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تحالف مع الحزب الدستوري إلى درجة قبول التدخُّل في شئونه وفرض الوصاية عليه وعلى قيادته.

ولقد حطَّ بورقيبة من قَدْر رموز التاريخ التونسي، وشوَّه صورتهم وبطش بأبناء الحركة الإسلامية، وشرَّدهم وأذاقهم الويلات، وسامهم سوء العذاب.

ونزل بورقيبة إلى الشارع بعد الاستقلال ونزع بيديه الحجاب عن المرأة التونسية.. سنَّ قانونًا يمنع ارتداء الحجاب ويعتبره زيًّا طائفيًّا

يُشَجِّع على الانقسام داخل المجتمع.

عمل بورقيبة بكل جهده في توفير جميع السبل وتسهيل كل الطرق المؤدية إلى اختلاط الشباب بالفتيات، ففتح المواخير وأمدَّ البارات بالمعونات، ووضع أجهزة إعلامه وما كان يُطلق عليه وينسبه لنفسه «تلفزيوني» تحت تصرُّف الشيوعيين ومحترفي الفرانكفونية.

لقد أحاط بورقيبة نفسه بحاشية من اللصوص والمفسدين، فطارد المصاحف، وراقب المصلين، وجفَّف منابع التدين، وبدَّل المناهج، وثار على الأعراف، وحارب التقاليد.

وباختصار أعلن بورقيبة الحرب على الإسلام وأخلاقه وقيمه ومبادئه ومظاهره، ونذر نفسه لمحو هوية تونس الإسلامية، وحاول الاستقلال بتونس وشعبها المسلم.. لا عن فرنسا واحتلالها وتبعيتها، بل عن الإسلام وتاريخه وحضارته وثقافته.

وتجاوز بورقيبة ما كان يفعله أتاتورك فقد أعلن نفسه ندًّا لرب العالمين، بعدما صرَّح أن القرآن مليء بالمتناقضات، وبعدما سخر واستهزأ بالنبي ﷺ.. فراح يُبَدِّل أحكام الله، ويسنُّ قوانين أخرى (أكثر تطورًا وعصرية وتناسبًا مع المجتمع وحاجاته كما يدعي).

قلب أحكام الإسلام!

أصدر بورقيبة قانونًا يُبيح التبني، وقانونًا آخر يمنع الزوج من العودة إلى مطلقته التي طلقها ثلاثًا بعد طلاقها من زوج غيره، وثالثًا

يمنع الزوج من طلاق زوجته إلا بإذن من القضاء.

وسمح بورقيبة للمرأة بالإجهاض، بل سمح للزوجة أن تُجهض نفسها دون إذن زوجها، ورفع سنَّ زواج الرجال إلى عشرين سنة، والبنات إلى ١٧ سنة، بل إنَّ تونس صادقت على اتفاقية نيويورك المؤرخة في ١٠ ديسمبر لعام ١٩٦٢م، والتي تقضي بأن من حقِّ المرأة أن تتزوج من أي رجل دون اعتبار للدين؛ ومن ثَمَّ يمكن للمرأة التونسية المسلمة أن تتزوج من غير مسلم!

لقد صدرت هذه القوانين تباعًا في مجلة الأحوال الشخصية، وحدثت اعتراضات كبيرة جدًّا في المجتمع التونسي، غير أن بورقيبة الذي تشرَّب المنهج الفرنسي كاملاً واجه هذه الاعتراضات بدموية شديدة، وبقسوة بالغة، ولم ينظر إلى أن الدستور التونسي يعتبر الإسلام دين الدولة، ولعب بمشاعر الشعب بشكل لم يَرَهُ الشعب من المحتلِّ الفرنسي!

كما دعا بورقيبة عام ١٩٥٦م إلى منع الصوم على الشعب التونسي؛ حتى في شهر رمضان، بدعوى أن الصوم يُقَلِّل الإنتاج ويعوق تقدم تونس ونهضته!!

وحتى الصلاة لم تسلم من مخططات قادة تونس لتدمير الهوية الإسلامية والعربية لشعبها؛ حيث جعلوا من الصلاة والحث عليها جريمة تستحقُّ العقاب!

جمع الجمعة بالعصر!

كما فرض النظام يوم الأحد عطلةً أسبوعيةً بدلاً من الجمعة، وعندما تضرَّر المواطنون التونسيون من حرمانهم من صلاة الجمعة، لجأ بورقيبة إلى إصدار فتاوى من بعض المشايخ تقضي بجواز الجمع بين صلاة الجمعة وصلاة العصر معًا؛ بحيث يتمُّ تقسيم المساجد يوم الجمعة إلى قسمين؛ الأول يؤدِّي الصلاة في وقتها، بينما القسم الثاني يُؤَجِّلها إلى ما قبل صلاة العصر بنصف ساعة حتى تتاح للموظفين العموميين الصلاة!

هذا فضلاً عن أن جميع خطب الجمعة تأتي مكتوبة وموحَّدة بجميع المساجد، وعلى الخطباء الالتزام بها، وإلاَّ تعرَّضوا للمساءلة، وأغلبها يتحدَّث عن أهمية الحفاظ على قواعد السير والمرور بالطرق تجنُّبًا للحوادث المروعة، التي تتضاعف خلال عطلة الصيف، وكيفية انتعاش السياحة الداخلية والخارجية، وأهمية الحفاظ على الزهور بالشوارع والحدائق العامة، وتختتم الخطبة بالدعاء للرئيس ولوزير الداخلية ورجال الشرطة!

وجميع المساجد بتونس تخضع لنظام صارم، يقضي بفتحها أمام المصلِّين في أوقات الصلاة فقط، ويتمُّ بعدها إغلاق أبوابها فورًا، ولا يسمح القائمون عليها لأي مصلٍّ بالبقاء داخل المسجد، كما يحظر عقد أي تجمُّع أو اجتماع داخل المسجد تحت أي مسمًّى مهما كانت الأسباب[1]!

---

(١) عمر النمري: تونس الحديثة وصراع الهوية، مجلة البيان، بتاريخ ذو الحجة ١٤٢١هـ=مارس ٢٠٠١م، عدد (١٦٠) ص١٢٩-١٣٥.

تجريم الحجاب!

كما شهدت تونس محاولات مستميتة للقضاء على الحجاب، بسبب الصحوة الإسلامية التي حدثت في السبعينيات؛ وأصدر بورقيبة قانونًا في سنة ١٩٨١م، الذي عُرف بمنشور رقم «١٠٨»، والذي وصف فيه الحجاب بالزي الطائفي، ووزَّعت الجهاتُ الرسمية على أئمة المساجد منشورًا تحثُّهم فيه على تشجيع خلع المرأة حجابها، وأنه ليس من الدين في شيء!

وأضاف بورقيبة: إن الحجاب زي طائفي، يؤدِّي إلى انقسام المجتمع. مع أن نسبة المسلمين في تونس أكثر من ٩٨٪، ونسبة النصارى ١٪، ونسبة اليهود أقل من ١٪!

وهاجم وزير الشئون الدينية التونسي أبو بكر الأخزوري الحجاب في أكثر من مناسبة، ووصفه بالدخيل والنشاز غير المألوف على المجتمع التونسي، وقال «الأخزوري» واصفًا الحجاب بأنه زي طائفي يخرج مَن يرتديه عن الوتيرة المألوفة، واعتبره ظاهرة تتسبَّب في تراجع المجتمع التونسي!

ونشطت الشرطة في مطاردة المحجبات في الشوارع، ومُنعت المحجبات من الأعمال الحكومية، وتعرَّض الأزواج والآباء للمساءلة في حالة وجود محجبة في بيوتهم، بل إن المحجبة كانت لا تستطيع أن تلد في مستشفيات الحكومة!

وفي خطوة تأكيدية لهذا القانون الإجرامي، صدر قانون آخر يُعرف بقانون (١٠٢) في سنة ١٩٨٦م يُؤَكِّد على خطر الحجاب بشكلٍ تامٍّ على نساء تونس!!

وقد أدَّى ذلك إلى اعتقال مئات النساء والفتيات المتديِّنات، وتعذيبهن ومحاكمتهن، وإيداعهن السجون من غير جريرة غير ارتداء اللباس الإسلامي وأداء الصلاة، وهذا ما أفضى إلى إصابة العشرات منهن بانهيار عصبي بشهادة المنظمات الإنسانية[1].

ومن القوانين التي أُقرَّت في عهد بورقيبة رغم مخالفتها للإسلام ما يلي:

١- اعتبار تعدُّد الزوجات ممنوعًا وكل مَنْ تزوَّج وهو في حالة الزوجية وقبل فكِّ عصمة الزواج السابق يُعاقب بالسجن لمدَّة عام وغرامة قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك، أو بإحدى العقوبتين، والعجيب أنَّ القانون التونسي الذي يُعاقب على تعدُّد الزوجات هو نفسه يُبيح الزنا ولا يُعاقب عليه، والجدير بالذكر أنَّ هذا القانون قد صدر بعد الثورة مباشرة؛ أي في عام (١٣٧٦هـ=١٩٥٧م).

٢- سنت الحكومة التونسية في (١٨ شعبان ١٣٧٧هـ= ٤ مارس ١٩٥٨م) قانونًا يُجيز التبني ما دام المتبني شخصًا رشيدًا ذكرًا أو أنثى، متزوجًا متمتعًا بحقوقه المدنية، وذلك مع العلم أن المذاهب الإسلامية

---

(١) راجع تقرير منظمة العفو الدولية الوثيقة رقم ٩٣/ ٢/ ٣٠ تاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٣م.

كافَّة قد أجمعت على حرمة التبني[١].

٣- إلغاء المحاكم الشرعية، وإغلاق الديوان الشرعي، وتوحيد القضاء التونسي، [الرائد الرسمي للجمهورية التونسية العدد ٧٧].

٤- إغلاق جامع الزيتونة الأعظم -وهو أعرق جامعة إسلامية- وحظر التعليم الشرعي فيه بموجب أمر عام (١٣٨٠هـ=١٩٦١م).

٥- حلُّ كافة الأوقاف والأحباس الشرعية الموقوفة على جامع الزيتونة وطُلاَّبه وعلمائه وعلى غيره من المساجد والمؤسسات الخيرية الأهلية بل القيام بتحويل بعض المساجد الصغيرة إلى مستودعات ومخازن[٢].

٦- تفتيت الأسرة التونسية وقطع الأواصر العائلية؛ وذلك من خلال سنِّ قوانين إلغاء القوامة باعتبارها إهانة للمرأة وقانون الحدِّ من السلطة الأبوية وقانون حقِّ الزوجة في الحياة بغضِّ النظر عن سلوكها الأخلاقي، ويقضي بإعدام الزوج الذي يضبط زوجته متلبِّسة بالزنا إذا دفعته غيرته فقتل الزاني أثناء خيانته في بيته.

٧- إصدار قانون يقضي بحظر الدروس والحلقات القرآنية في المساجد، وتنفيذًا لهذا القانون نصبت الحكومة فرقًا من الشرطة لمراقبة المساجد فلا تُفتح إلاَّ بمقدار عشرين دقيقة في وقت كل صلاة تقوم

---

(١) راجع: مجلة الأحوال الشخصية التونسية.

(٢) انظر: محمد مصطفى الزمزمي: تونس الإسلام الجريح ص٤٨.

بعدها الشرطة بإخلاء المساجد وطرد المصلِّين.

٨-اعتبار مجرَّد مواظبة الشباب على الصلاة في المساجد دليل تطرُّف يقضي باتهامهم -جزافًا- بالانتساب إلى جمعية غير مرخَّص فيها، وقد أدَّى ذلك إلى خراب المساجد وخلوِّها من الشباب.

٩- تعميم نوادي الرقص المختلط في جميع المدن والقرى التونسية والأرياف والأحياء، وترغيب الشباب من الجنسين على الانخراط فيها، وترهيب أوليائهم من مغبَّة التصدِّي لهم.

١٠- التحريض على إشاعة السحر والشعوذة والكهانة، وذلك بمنح التصاريح بفتح مكاتب للكهان والسحرة، ونشر إعلاناتهم في الصحف والدوريات، وهذا ما أدَّى إلى زعزعة عقيدة التوحيد في قلوب الناس[1].

شجَّعت الحكومة على فتح المدن الجامعية المختلطة؛ مما أفضى إلى وقوع كارثة جنسية وخلقية في الجامعات التونسية، حتى أصبحت الدوائر الجامعية تُوَزِّع جهارًا العازل المطاطي على الطلاب والطالبات.

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة بإعطاء التصاريح بفتح دور للدعارة والبغاء العلني في الكثير من محافظات القطر التونسي.

١١- تشجيع حركة الصهينة والتهويد لتونس، بدءًا من اعتراف حكام تونس بدولة الكيان الصهيوني، وإقامة علاقة دبلوماسية مع هذا الكيان، وانتهاءً بالتطبيع القهري في التعليم والثقافة والتشريع والإعلام.

(١) انظر: الزمزمي: تونس الإسلام الجريح ص٣٤١- ٣٤٤.

١٢- نشر موجة الإلحاد والزندقة، والاستهتار بالمقدسات في المحافل العامة والمجالس الرسمية والمنشورات الأدبية، كل ذلك بمباركة الحكومة.

ولعلَّ أخطر ما فعله بورقيبة هو تصريحه في مؤتمر عامٍّ سنة (١٣٩٤هـ=١٩٧٤م)، بأن القرآن متناقض ومشتمل على بعض الخرافات، مع وصفه للنبي الكريم محمد ﷺ بأوصاف لا تليق.

ولقد كان لهذا الخطاب الذي نُشر على سلسلة مقالات بعد ذلك بالغ الأثر، وعُدَّ كارثة بكل المعاني المعروفة.

حتى قال الشيخ عبد العزيز بن باز (مفتي عام المملكة العربية السعودية) وقتئذٍ في ذلك: «وقد أفزع هذا المقال كل مسلم قرأه أو سمعه؛ لما اشتمل عليه من الكفر الصريح والجرأة على الله ﷻ وعلى رسوله ﷺ من مسئول دولة تنتسب إلى الإسلام»(١).

ثم قام لفيف من أهل العلم في العالم الإسلامي بمراسلة بورقيبة يُطالبونه بالاعتذار؛ ومن ثَمَّ الدخول في الإسلام مجددًا، لكنه أبى واستكبر وأصرَّ على كلماته.

وكانت الرسالة موجهة من كلٍّ من:

الشيخ أبو الحسن الندوي أمين العلماء في الهند، والشيخ عبد العزيز بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية، والشيخ حسنين مخلوف مفتي

(١) الفتاوى (١/ ٨٤).

مصراً والشيخ أبو بكر جومي رئيس قضاة نيجيرياً والدكتور محمد أمين المصري من جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة.

ومما جاء في رسالتهم لبورقيبة: «فالواجب عليكم المبادرة إلى التوبة، والعودة للإسلام وإلا وجب عليكم المبادرة إلى التكذيب الصريح ونشره في العالم بجميع وسائل النشر وإعلان عقيدتكم الإسلامية، وإن عدم التكذيب دليل على الإصرار على الردَّة ومثار فتن لا يعلم عواقبها إلا ربُّ العالمين».

ولكنه أبى واستكبر، وكأنَّه لم يسمع شيئًا مع اشتعال نار الردود في صحف العالم الإسلامي ولم يبارك مقالته إلاَّ الشيوعيون العرب والمنافقون والمنافقات، كما قال تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

تلك كانت بعض إنجازات مؤسس تونس الحديثة، وواضع حجر الأساس للعلمانية التونسية، ورائد سياسة التغريب والفرنسة في تونس الخضراء، وحامل لواء الحرب على الحجاب ومشعل جذوتها.. تلك الحرب التي وصلت إلى ذروتها في هذه الأيام.

وها نحن الآن وقد مات الحبيب بورقيبة، ومات من قبلُ أتاتورك، فجاء مَنْ بعدهما يعملون لحماية تراثهما وقوانينهما بالحديد والنار.

وإلى الله المشتكى..

***



زين العابدين بن علي رئيساً لتونس



زين العابدين بن علي رئيسًا لتونس



ثلاثة وعشرون عامًا هي مدَّة حكم الطاغية الذي رحل ولم يبكِ عليه صديق أو حليف، من السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧م إلى الرابع عشر من يناير عام ٢٠١١م كان على سدة الحكم في تونس ذلك الحاكم الذي ملأ تونس الخضراء بالظلم والجور، ولم يكن أفضل من سابقه! فما قصة ذلك الرجل؟!

هو زين العابدين بن علي الرئيس الثاني لجمهورية تونس الخضراء، المولود في مدينة حمام سوسة في الثالث من سبتمبر عام ١٩٣٦م، حين كانت تونس تحت نير الاحتلال الفرنسي.

أكمل زين العابدين دراسته وتخرَّج في المعهد الفني بسوسة، والتحق بالجيش سنة ١٩٥٨م، وحصل علي الدبلوم من مدرسة (École spéciale militaire de Saint-Cyr) في سان سير، ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا.

تولَّى عدَّة مهام؛ فعمل ضابطًا في أركان الجيش حين تمَّ تأسيس إدارة الأمن العسكري سنة ١٩٦٤م، ومديرًا عامًّا للأمن الوطني سنة ١٩٧٧م.

عُيِّن سفيرًا في بولندا سنة ١٩٨٠م، وتولَّى مجددًا الإدارة العامة للأمن الوطني سنة ١٩٨٤م، كما عُيِّن وزيرًا للأمن الوطني سنة ١٩٨٥م.

أصبح عضوًا في الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري سنة ١٩٨٦م، وأمينًا عامًّا مساعدًا للحزب، ثم أمينًا عامًّا للحزب بعد ذلك.

عُيِّنَ وزيرًا للداخلية بحكومة رشيد صفر، ثم خلفه كوزير أول، مع الاحتفاظ بوزارة الداخلية سنة ١٩٨٧م.

وفي سنة ١٩٨٧م أصبح زين العابدين بن علي رئيسًا للوزراء في مرحلة حساسة من تاريخ البلاد، التي شهدت فيها تونس آنذاك مواجهات دامية مع المعارضة النقابية، وخاصة الإسلامية ضد حكومة الحبيب بورقيبة.

الانقلاب الأبيض:

لم يكن زين العابدين بن علي معروفًا سوى في الكواليس الأمنية التونسية، وقد تمكَّن من التدرُّج وبشكل سريع في المنظومة الأمنية التونسية، حتى أصبح أحد أقرب المقرَّبين إلى الحبيب بورقيبة، الذي عَيَّنه في أكثر المناصب حساسية وخطورة.

وفي السابع من نوفمبر عام ١٩٨٧م كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة قد بلغ من العمر عتيًّا، فكان أن راودت السلطة والطمع في الرئاسة عقل وفكر رئيس الوزراء الجنرال زين العابدين بن علي، فكان أن قام بانقلاب أبيض أو ثورة هادئة على الحبيب بورقيبة وعزله من منصبه، وذلك بعد أن استند على تقرير طبي لأشهر الأطباء في تونس؛ لإثبات

عدم قدرة بورقيبة على تسيير البلاد، فكان أن ولي بذلك مقاليد الحكم في البلاد طبقًا للدستور التونسي؛ ليُصبح الرئيس الثاني للجمهورية التونسية منذ استقلالها عام ١٩٥٦م.

الوعود الزائفة:

ما أن تسلَّم زين العابدين بن علي الرئاسة التونسية حتى ألقى خطابه الشهير، الذي وعد فيه بالإصلاح الدستوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهدأت بذلك ثائرة الشعب التونسي الطامح إلى حياة دستورية وسياسية سليمة منذ استقلاله، واتسمت المرحلة الأولى من حكمه بالانفتاح على القوى السياسية، والتأكيد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية.

ومع ذلك فقد أعلن زين العابدين بن علي في أيامه الأولى -وتحديدًا في خطاب له في مارس ١٩٨٨م- أنه متمسك بمنهج بورقيبة في مسألة المرأة والحجاب، وازداد تتبُّع المحجبات واضطهادهم، ولقد قابلْتُ الكثير من التونسيين في أوربا وأميركا، وكان الجميع يذكر أن المرأة التونسية لا تستطيع أن تلبس الحجاب، وإلاَّ تعرَّضت للقهر والإذلال، وأنها إذا ذهبت للعمرة أو الحج تلبس الحجاب بعد مغادرة الطائرة لتونس، ثم تعود لخلعه قبل عودة الطائرة إلى الأراضي التونسية!! لقد سمعتُ هذا بنفسي وحكاه لي العديد من أفراد الجاليات التونسية المنتشرة في كل مكان، ولقد قابلتُ ظاهرة عجيبة عكسية لكل ما أراه من الجاليات الأخرى؛ فالمعتاد للمسلم الذي يعيش في أوربا أو أميركا أن يفكر في العودة إلى

بلاده عندما تبلغ بناته سن المراهقة؛ حتى لا تفسد البنات في المجتمع الغربي، ولكني وجدتُ الكثير من العائلات التونسية تهاجر من تونس إلى أوربا أو أميركا عندما تكبر بناتها؛ حتى تجد وسطًا تستطيع فيه البنت أن تلبس الحجاب!

إنه وضع معكوس غير مفهوم، ولكنه الواقع!

وفي إبريل عام ١٩٨٩م قامت أول انتخابات تشريعية في عهد زين العابدين بن علي، وفاز فيها حزب الحكومة بـ (٨٠,٧٪ من مجموع الأصوات؛ أي ١٤١ مقعدًا في البرلمان من أصل ١٨٩ مقعدًا)، ثم انتُخب في أبريل ١٩٨٩م لولاية من خمس سنوات في انتخابات تَرَشَّح لها بمفرده.

الدكتاتور الطاغية:

في أواخر الثمانينيات شهدت البلاد حربًا ضروسًا على الإسلاميين وكل ما هو إسلامي بوجه عامٍّ؛ إذ لم يدم هذا الانفتاح الذي رحَّبت به المعارضة بشتى أنواعها طويلاً؛ إذ سرعان ما تبيَّن أن الرئيس الجديد مناور، وليس صاحب ثوابت، وهو ما جعل الطبقة السياسية في تونس والمعارضة منها على وجه التحديد ترى أنَّ الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي هما في الواقع وجهان لعملة واحدة فالتغيير الحاصل لم يَطُل النهجَ السياسي بل الأشخاص والوجوه لا أكثر ولا أقلَّ والديمقراطية التي وعد بها زين العابدين بن علي كانت حكرًا على الحزب الدستوري الحاكم ومَنْ يدور في فلكه، وإزاحة الحبيب بورقيبة عن الحكم كانت تندرج في سياق الخطوات الضرورية للحفاظ على النظام فتمَّت التضحية بشخص

أنهكه المرض؛ ليبقى النظام سليمًا بعيدًا عن مخاطر الانهيار.

وبناءً عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس مركزيًّا، ولأجل ذلك بقيت الأزمة السياسية تُـرَاوح مكانها في تونس حتى في العهد الجديد، وعلى مدار تلك السنوات العجاف لم تكن هناك انتخابات تشريعية ولا رئاسية نزيهة، وقد أعيد انتخاب زين العابدين بن علي عام ١٩٩٤م و١٩٩٩م، وفي ٢٠٠٢م أجرى تعديلاً دستوريًّا مكَّنه من الترشح لفترة رئاسية جديدة في ٢٠٠٤م، وفاز فيها بـ٩٤,٤٪ ثم ترشَّح مجددًا في ٢٠٠٩م لولاية خامسة، وفاز بنسبة ٨٩,٦٢٪ من أصوات الناخبين.

وقد عُرفت الفترة التي تقلَّد فيها زمام السلطة بتوتُّرات سياسية واقتصادية أبرزها تصاعد الاتجاه الإسلامي.

الاتجاه الإسلامي في تونس [1]:

يمكن القول: إنَّ الحركة الإسلامية التونسية عريقة عراقة القيروان وجامع الزيتونة الذي لعب دورًا كبيرًا في تاريخ تونس، كما أسهم في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لتونس، ووقف سدًّا منيعًا في وجه الاستعمار الفرنسي، الذي كان يعمل على فرنسة تونس، وجرَّها إلى دائرة التغريب والفرنسة.

---

(١) طالع المزيد وبالتفصيل: يحيى أبو زكريا: الحركة الإسلامية في تونس من الثعلبي وإلى الغنوشي، ص٥٣-٨٢.

ويمكن القول كذلك: إن تاريخ الحركة الإسلامية التونسية هو التاريخ الموازي والمضاد لبورقيبة وبن علي، واللذين اتسم حكمهما بالدكتاتورية والحرب على الإسلام وشعائره، وإقصاء الإسلاميين والتخلُّص منهم بالقتل أو النفي والتشريد.

وكما كانت الخارطة السياسية التونسية تضمُّ مختلف التيارات الحزبية والسياسية من أقصى اليمين وإلى أقصى اليسار؛ فقد عرفت الخارطة السياسية تنوعًا -أيضًا- في الحركات الإسلامية التونسية؛ ومن هذه الحركات حركة النهضة التي تأسست عام ١٩٧٠م، وذلك عندما أسَّس راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو ما عُرف في تونس بالجماعة الإسلامية، التي كانت امتدادًا طبيعيًّا للحركة الإسلامية العالمية، التي تُمثِّلها حركة الإخوان المسلمين.

حركة النهضة الإسلامية التونسية:

ترجع بدايات الحركة إلى عام ١٩٧٠م تحت اسم الجماعة الإسلامية، التي أقامت أول لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في أبريل ١٩٧٢م، وقد اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد، وكذلك من خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم، وقد رأت الحركة أن العلمانية البورقيبية شكَّلت خطرًا على الهويَّة العربية والإسلامية في تونس؛ كما أصبحت القيم الإسلامية مطموسة؛ بسبب المناهج التعليمية والخطط الإعلامية المستوحاة من توجيهات بورقيبة العلمانية؛ وهذا ما جعل الحركة الإسلامية التونسية

تُرَكِّز على الجانب الفكري والتربوي والثقافي، والتأكيد على أنَّ الإسلام حضاريٌّ في بُعدهِ وأنَّ الحضارة الغربية بإفرازاتها المادية خطرة على المجتمع التونسي، وهي تهدِّد الكيان التونسي بالانهيار الكامل.

على إثر إعلان الحزب الدستوري الحاكم في تونس عن مشروع التعددية السياسية سنة ١٩٨١م، بادر أعضاء الجماعة الإسلامية -التي كان يتزعمها راشد الغنوشي- إلى عقد مؤتمر عامٍّ أعلنوا في ختامه عن حلِّ الجماعة الإسلامية وتأسيس حركة جديدة باسم حركة الاتجاه الإسلامي، وانتخب راشد الغنوشي رئيسًا لها، وعبد الفتَّاح مورو أمينًا عامًّا وتمَّ الإعلان رسميًّا عن هذه الحركة في السادس من يونيو عام ١٩٨١م وتمَّ في هذا المؤتمر بيانُ أهم الأسس التي تقوم عليها «حركة الاتجاه الإسلامي»؛ وهي:

- الرفض المبدئي للعلمانية.

- ارتباط الحركة بقضايا المسلمين في العالم أجمع.

- عدم إقرار قضية القومية العربية.

- اعتبار قضية فلسطين «ثمرة انحراف حضاري، وتحرير فلسطين يمرُّ عبر تحرير الإنسان العربي من الاستلاب، وإفراز أنظمة تعبر عن مصالح الجماهير».

وعلى إثر المؤتمر الصحفي الذي عقده زعيما حركة الاتجاه الإسلامي، تقدَّمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص رسمي، ولم تتلقَّ هذه

الحركة أيَّ جواب من وزارة الداخليَّة، وقد تضمن الطلب أهداف الحركة؛ وأهمها:

* إعادة الحياة للمسجد كمركز للتعبُّد والتعبئة الجماهيرية.

* تنشيط الحركة الفكرية والثقافية.

* دعم التعريب والانفتاح على اللغات الأجنبية.

* رفض العنف كأداة للتغيير.

* رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع.

* بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعية في صيغ معاصرة.

* تحرير الضمير الإسلامي من الانهزام الحضاري إزاء الغرب.

وكانت هناك مبررات عديدة جعلت الحركة تخرج من الدائرة الفكرية إلى الدائرة السياسية؛ منها:

- نضج الخطاب الإسلامي، وبداية اقتناع كوادر الفكرة الإسلامية بضرورة تأدية دور في الواقع السياسي التونسي.

- إغراق السلطة التونسية في حالة التبعية، وضرورة التصدِّي لها من خلال المساهمة في التغيير السياسي.

- تحديَّات التيارات والقوى العلمانية والتغريبية.

- التحديات التي عاشها العالم العربي والإسلامي؛ مثل أحداث أفغانستان ولبنان وفلسطين.. وغيرها.

وقد كان الطلب السابق للحركة، وتلك الأيدلوجيات الفكرية لها، وهذا التحوُّل بداية الرصد الأمني من قِبَل أجهزة الدولة لتلك الحركة الجديدة، وجرَّ ذلك على الحركة الإسلامية المحن والابتلاءات.

محنة الثمانينيات:

في الثامن عشر من يوليو ١٩٨١م ألقت السلطات القبض على قيادات الحركة؛ ليُقَدَّموا في شهر سبتمبر للمحاكمة بتهم: الانتماء إلى جمعية غير مرخص لها، النيل من كرامة رئيس الجمهورية، نشر أنباء كاذبة، توزيع منشورات معادية.

ومع ذلك فقد أفرج عن مورو سنة ١٩٨٣م، ثم بعد ذلك عن راشد الغنوشي في أغسطس ١٩٨٤م، بوساطة من الوزير الأول محمد مزالي.

وفي شهر ديسمبر ١٩٨٤م عقدت حركة الاتجاه الإسلامي مؤتمرًا سرِّيًّا انتهى إلى تثبيت راشد الغنوشي وعبد الفتَّاح مورو على رأس الحركة.

وفي السادس من يونيو عام ١٩٨٥م عقدت حركة الاتجاه الإسلامي مؤتمرًا صحفيًّا، كشفت فيه علانية في الذكرى الرابعة لتأسيسها عن وثائق مؤتمرها السرِّيِّ، وأسماء أعضاء المكتب السياسي، الذين كان من بينهم راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وصادق شوروا وكان هؤلاء يتولون مسئوليَّات مركزية في حركة الاتجاه الإسلامي.

وأُعيد اعتقال راشد الغنوشي في شهر أغسطس ١٩٨٧م، وحوكم مع مجموعة من رفاقه بتهمة قيام عناصر من حركة الاتجاه الإسلامي بعمليات تفجير في تونس العاصمة في شهر أغسطس ١٩٨٧م، وقد أنكر راشد الغنوشي هذه التهمة، وندَّد بأعمال العنف التي شهدتها تونس، غير أنَّ محكمة أمن الدولة حكمت عليه بالسجن المؤبَّد بتهمة تهديد أمن الدولة، والاتصال بدولة أجنبيَّة هي إيران كما حُكم بالإعدام على سبعة من رفاقه، ونُفِّذَ الحكم في اثنين منهما.

وبعد ذلك أصدر الرئيس الجديد زين العابدين بن علي عفوًا عن راشد الغنوشي بمناسبة عيد الفطر في الخامس عشر من مايو عام ١٩٨٨م، وفي أبريل عام ١٩٨٩م غيَّرت الحركة اسمها إلى «حركة النهضة»؛ للتقيد بقانون الأحزاب، الذي يمنع «إقامة أحزاب على أساس ديني»، إلاَّ أنَّ طلبها بالترخيص جوبه بالرفض من طرف السلطة.

وفي الثامن والعشرين من مايو عام ١٩٨٩م غادر راشد الغنوشي البلاد في اتجاه الجزائر، وقد تولَّى الصادق شورو رئاسة المكتب السياسي للحركة، ومن الجزائر انتقل الغنوشي إلى السودان ليبقى فيها في ضيافة الشيخ حسن الترابي، وحُكم عليه مرَّة أخرى غيابيًّا في عامي ١٩٩١ و١٩٩٨م، وفي المرتين كان الحكم بالسجن مدى الحياة، أمَّا الآن فهو مقيم في منفاه بلندن، وقد أُعيد انتخابه عام ٢٠٠٧م كأمين عام لحركة النهضة، وبهذا يكون زعيمَ هذه الحركة منذ ٢٥ عامًا.

وفي بريطانيا عكف الغنوشي على إيصال صدى الحركة الإسلامية

التونسية إلى مختلف المعنيين بهذا الشأن الإسلامي، وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات التي تُعقد في بعض المناطق العربية والإسلامية، وبسبب انتقال حركة النهضة إلى المنفى فقد فقدت الكثير من فعاليتها السياسية، وبات عملها يقتصر على إصدار البيانات وحتى هذه البيانات الورقية راحت تقلق السلطات التونسية التي طالبت مرارًا وبشكل رسمي من السلطات البريطانية وضع حدٍّ لنشاطات الغنوشي وكان ردُّ الحكومة البريطانية أنَّ الغنوشي لم يخرق القوانين المعمول بها في بريطانيا.

الإسلاميون التقدميون:

لم تكن فكرة تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي ذات الطابع السياسي محلَّ إجماع بين كل عناصر الجماعة الإسلامية وحول مستقبل الاتجاه الإسلامي برز اتجاهان: الأول يمثِّله راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وكانا يريان ضرورة المضيِّ بالحركة نحو بلورة تنظيم على غرار تنظيم الإخوان المسلمين والاتجاه الثاني ومن رموزه صلاح الدين الجورشي وأحميدة النيفر وزياد كريشان، الذين رفضوا نموذج الإخوان المسلمين، واقترحوا إبقاء الحركة في بوتقتها الفكرية والثقافية ومن رحم الاتجاه الثاني تأسس ما عُرف بالإسلاميين التقدميين.

محنة التسعينيات:

اعتمد زين العابدين بن علي سياسة القبضة الحديدية في إدارة البلاد التونسية، فقد استشرى الجهاز الأمني في التعامل المستبد ضد كل ما هو إسلامي أو يمت للإسلام بصلة؛ إذ كانت العلمانية التي رفعها الطاغية بن



علي من نوع فريد، ربما فاقت علمانية أتاتورك في تركيا، وما هي إلا سنوات مرَّت من الانقلاب الأبيض والوعود الزائفة، حتى انقلب الرجل ليُصبح الرجل الواحد في البلاد، وانتشر الفساد والاستبداد في جميع مناحي الحياة التونسية السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والاقتصادية، وكان الثور المأكول في تلك المرحلة هم الإسلاميين وحدهم.

كانت حركة النهضة سنة ١٩٩١م الأقوى سياسيًّا وميدانيًّا تتواجد في النقابات والجمعيات والأحياء في كل المدن والقرى والأرياف، يحترمها العدو والصديق[١]، وفي أجواء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١م) اندلعت المواجهة بين السلطة الطاغية وحركة النهضة، فكان ذلك إيذانًا بنهاية سريعة لفُسحة نادرة، وبداية تغيير جوهري لأسلوب تعامُل النظام مع المعارضة والمجتمع المدني؛ فلا شك أن القيادة السياسية الجديدة للبلاد لم تكن تنوي أن تُسَلِّم الحكم بكل بساطة لغيرها[٢].

كانت مرحلة التسعينيات الأسوأ في تاريخ تونس ضد الحركة الإسلامية؛ لقد كانت محنة تمخَّض عنها المنفى لكل مَنْ يرفع شعار: «الإسلام هو الحلُّ لمعضلات الأمة في المجالات المختلفة»، فالسيف والقمع والظلم والجبروت كان هو الحلَّ الذي اختارته يد الطاغية

---

(١) علي بن سعيد: مستقبل الإسلام السياسي في تونس، مجلة أقلام مجلة فكرية سياسية، العدد (١٨) السنة الخامسة، يوليو ٢٠٠٦م.

(٢) صلاح الدين الجورشي: مفارقة تونسية.. نمو اقتصادي يُقابله تصلب سياسي، مقال بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م على موقع: www.swissinfo.ch.

لقمع الإسلام في تونس، بعد أن ظهر جليًّا مدى حبٍّ وتعاطف الشعب التونسي مع الحركة الإسلامية في الانتخابات النيابية والنقابية والطلابية والمحلية، وفَهِمَ الطاغيةُ أن الإسلام المتغلغل في الحياة السياسية هو القوة الوحيدة والرئيسة في البلاد التي قد تعصف بسلطته وكرسيه، وفي غمرة المواجهة الدامية مع النهضة تقلَّصت الدولة إلى جهاز أمني لملاحقة الإسلاميين وكافة مظاهر التدين في المجتمع.

وفي مايو ١٩٩١م أعطى الطاغية الإذن لأجهزة الأمن بالقبض على أبناء الحركة الإسلامية، الذين بلغ عددهم ثمانية آلاف شخص، وفي أغسطس ١٩٩٢م حكمت محكمة عسكرية على ٢٥٦ قياديًّا وعضوًا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، فضلاً عن خروج أكثر من سبعة آلاف مغترب؛ هروبًا من جحيم الاعتقالات والملاحقات الأمنية المتواصلة، وعلى إثر محنة التسعينيات شهدت حركة النهضة تغييرات كبرى؛ فتحوَّلت القيادة للخارج في الوقت نفسه الذي استهلكت الحياة اليومية ومراكز البوليس والسجون عناصر الداخل، عبر محاصرة رهيبة ويومية[1].

إنَّ عقد التسعينيات كان الأسوأ في علاقة حركة النهضة بالسلطة؛ إذ سخرت كل إمكانيات الدولة من أجل تفكيكها وعزلها، وفرض أعلى درجات الحظر على أنشطتها، بل وفك أية روابط اجتماعية وإنسانية بين أنصارها، وقد تعرَّضت في هذا الإطار إلى ما لم تتعرَّض له أي حركة

(١) علي بن سعيد: مستقبل الإسلام السياسي في تونس، مجلة أقلام مجلة فكرية سياسية، العدد الثامن عشر السنة الخامسة / جويلية - أوت ٢٠٠٦م.

سياسية وإيديولوجية في البلاد منذ قيام «النظام الجمهوري»، وكأنما نسيت الدولة أنَّ إسلاميي حركة النهضة مواطنون تونسيون، وقد كانت سنوات عقد التسعينيات ثقيلة لا على الإسلاميين وحدهم، بل كانت شديدة الوطء على المجتمع التونسي بأسره[١]، وإلى اليوم لم يتم الاعتراف من قِبَل السلطات التونسية بحركة النهضة بقيادة راشد الغنوشي.

وإلى فترة ما قبل فرار بن علي كان إقصاء أبناء الحركة الإسلامية مستمرًّا، ومن أسوأ مظاهر هذا الإقصاء استمرار حبس المئات من قادة هذه الحركة وأنصارها لأكثر من أربعة عشر عامًا دون انقطاع، مع تعرُّضهم لمعاملة شديدة القسوة، واستمرار نفي المئات من أبناء هذه الحركة إلى الخارج، بعضهم منذ أكثر من عشرين عامًا، ومن مظاهره -أيضًا- الاستمرار في التضييق على آلاف المساجين الذين أُفرج عنهم، ومنعهم من العمل، وفرض إجراءات المراقبة الإدارية عليهم لسنوات، ومن مظاهره -أيضًا- عدم السماح لأية هيئة سياسية أو فكرية قريبة من التيار الإسلامي من العمل القانوني، رغم منح هذا الترخيص للعديد من الأحزاب ذات التوجهات اليسارية والقومية[٢]، واعتقل الصادق شورو رئيس حركة النهضة في الداخل في ١٧ فبراير ١٩٩١م، وتعرَّض لتعذيب شديد نُقل على إثره أكثر من مرَّة إلى المستشفى في حالة خطيرة، ثم حوكم

(١) العجمي الوريمي: الإسلاميون والسلطة في تونس.. قراءة في مسار الحياة السياسية وأفق تطويرها، شبكة الحوار نت، بتاريخ: ٧ نوفمبر ٢٠٠٩م.

(٢) محمد الهاشمي الحامدي: مقال بعنوان: الأولوية الرئيسية في تونس إطلاق سراح المساجين الإسلاميين وتطبيع وضع الحركة الإسلامية، على الرابط: www.alwihdah.com / issues /other-issues/ ٢٠١٠-٠٤-٢٦-٢٤٨٨.htm.

أمام المحكمة العسكرية سنة ١٩٩٢م على رأس قيادات حركة النهضة، وقد طلب الادعاء العام إعدامه، ولكن تحت ضغط المنظمات الحقوقية والإنسانية اكتفى النظام بإصدار حكم في حقِّه بالسجن مدى الحياة، ونُقل بعد ذلك لأكثر من سجن، وتعرَّض لضغوط شديدة لحمله على إدانة الحركة وطلب العفو من رئيس الدولة، ولكنه لم يرضخ، ومما أُثر عنه أمام المحكمة العسكرية قوله: «يا سيادة القاضي؛ إذا كنتم بعملكم هذا تُريدون اجتثاث حركة النهضة من مجتمعها ومن التربة التي أنبتتها، فهي شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء» [1].

***

(١) حوار مع الصادق شورو على موقع الإسلاميون.





صحوة في وجه الانحلال



صحوة في وجه الانحلال



سبحان الله الذي بيده ملكوت السموات والأرض! لقد نشطت في تونس صحوة إسلامية في عام ٢٠٠٢م، ولعلها رَدَّة فعلٍ للهجوم الشرس على الإسلام بقيادة أميركا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وكثيرًا ما نجد أن زيادة الاضطهاد تُفَجِّر طاقات الإيمان في قلوب المسلمين والمسلمات، فبدأ الحجاب ينتشر من جديد، واكتشف النظام التونسي أن التشريعات الظالمة، والقوانين الجائرة، والعصا الغليظة، والسجون الكثيرة.. كل ذلك لم يقتل حبَّ التونسيين والتونسيات للإسلام؛ فالإسلام جذوة في قلوب المؤمنين قد تضعف أحيانًا، ولكنها لا تنطفئ أبدًا.

وتزامنت هذه الفترة مع ظهور عدَّة مواقع إسلامية على الإنترنت، إضافةً إلى ظهور القنوات الفضائية الإسلامية، وانتشار صحوة إسلامية عامَّة في أقطار العالم الإسلامي، هبَّتْ ريحها على تونس بقوَّة، وبدأ الحجاب يدخل إلى المعاهد والجامعات، بل وتسلَّل إلى داخل الإدارات العمومية والخاصة.

لم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام هذا النشاط العميق، إنما بدأت تتحرَّش وبقوَّة بالمحجبات، خاصة الطالبات في الجامعة، وسعت إلى تفعيل القوانين الجائرة والمخالفة للدستور التونسي.

ولكنَّ رُوح الإسلام كانت قد سرت بالفعل في أوصال الشعب

التونسي الأصيل، وظهر جوٌّ عامٌّ من الرفض لتعدِّي النظام الحاكم على ثوابت الدين؛ ومن ثَمَّ قامت في عام ٢٠٠٣م احتجاجات قوية من بعض طوائف الشعب على السلطات التونسية، وكان من أهم هذه الاحتجاجات مطالبة عدد من المحامين والشخصيات السياسية التونسية رئيسَ الدولة بالتدخُّل لإيقاف مهزلة انتهاك حرمة النساء التونسيات العفيفات، والملتزمات بزيهن الإسلامي، وصدر بيان عن المجلس الوطني للحريات في تونس في ٣٠ مايو ٢٠٠٣م يُنَدِّد فيه بمنع الكثير من المعاهد العلمية والجامعات الطالباتِ المحجبات من دخول المؤسسة التعليمية.

صور من محاربة الحجاب في تونس:

وإزاء هذا النشاط الإسلامي تحرَّكت الجمعيات التونسية العلمانية في اتجاهٍ مضادٍّ، ودارت مناقشات حادَّة في أروقة هذه الجمعيات؛ فعلى سبيل المثال شدَّدت «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات» -وهي جمعية نسائية علمانية- في مؤتمرها السنوي يوم ٨ مارس ٢٠٠٤م على «رفضها القاطع للحجاب، وذلك لما يرمز إليه من انغلاق ورجعية» على حدِّ تعبيرها.

ولم تتوقَّف الانتهاكات، ووصلت أحيانًا إلى أمور طفولية لا تخطر على بال العقلاء! فقد داهمت الشرطة التونسية محلات لعب الأطفال التي تبيع دُمية «فلة»، وهي دمية لفتاة محجبة! فحتى لعب الأطفال غير مسموح لها أن تتحجَّب! وإذا كان الأمر كذلك فلا شكَّ أن مناهج الدراسة عند

الأطفال ستكون خالية تمامًا من أيِّ صورة تمثِّل امرأة محجبة، بل إن وزير التربية أصدر قرارًا في عام ٢٠٠٦م بإيقاف المدرِّسة «سعيدة عدالة» عن التدريس لمدة ٣ أشهر مع إيقاف مرتبها؛ بسبب ارتدائها للحجاب داخل المدرسة! ولكن -والحمد لله- أبطل القضاء التونسي القرار، والذي يتعارض مع الدستور التونسي.

وفي عام ٢٠٠٨م أصدرت وزارة شئون المرأة والأسرة في تونس مرسومًا يُؤَكِّد على منع ارتداء الحجاب في كل مؤسساتها، ويعتبر المرسوم أن الحجاب أو أي شكل من أشكال تغطية الرأس كالمناديل أو القبعات ما هو إلا شكل من أشكال التطرُّف، بل ويُطالب المرسوم «بالتصدِّي» لكل مَنْ يرتدي أو يستخدم الأشياء المشار إليها! وكأنَّ الحجاب أو المنديل سلاح إرهابي لا بُدَّ من التصدِّي لحاملته من النساء!

وفي سبتمبر ٢٠٠٩م أجبرت عدَّة جامعات تونسية الطالبات على التوقيع على إقرار بعدم لبس الحجاب في الجامعة.

إنها ليست حربًا على الحجاب فقط، ولكنها على الإسلام ذاته.

إن ما ذكرناه من معركة الحجاب ما هو إلا صورة من صور تعنُّت النظام التونسي ضد كل ما هو إسلامي، وإلاَّ فالصور كثيرة، والآلام عميقة، ولجان حقوق الإنسان تُسَجِّل اضطهادات وانتهاكات مستمرَّة، والأخطر من ذلك هو محاولة الحكومة التونسية أن تقوم بما يُسَمَّى «بتجفيف المنابع»؛ فتضع حظرًا إلكترونيًّا على مواقع الإنترنت الإسلامية الواعية، وكذلك على بعض الفضائيات، وأيضًا على زيارات

الشيوخ والعلماء، فهي بالجملة تُريد تغييب الشعب التونسي عن مواكبة نموِّ الصحوة الإسلامية في البلاد الإسلامية بشكل عامٍّ.

وذلك فضلاً عن ما تقوم به دولة بن علي من جهود للتضييق على أداء العبادة، وتأتي في مقدمتها الصلاة!!

فقد أعلن وزير الداخلية التونسي الهادي مهني أن الصلاة لن تجوز سوى «بالبطاقة المغناطيسية» لكل مصلٍّ؛ لتنظيم الصلوات في المساجد وترشيدها! كما أعلن أن وزارة الداخلية ستقوم بتسليم كل مَنْ يتقدَّم بطلب بطاقة تُمكِّنه من ارتياد أقرب مسجد من محلِّ سكنه فقط، أو من مقرِّ عمله إذا اقتضت الحاجة، ولن يُسمح له بغيرها من المساجد!

كما أوجب على المصلِّي التقدُّم بطلب بطاقة خاصة، يُبدي فيها رغبته في صلاة الجمعة! وشدَّد على أئمة المساجد أن يتأكَّدوا من أن جميع المصلين داخل قاعة الصلاة حاملون لبطاقاتهم! كما يتعين على كل إمام طَرْدَ كل مصلٍّ لا يحمل بطاقة أو على بطاقته اسم مسجد آخر غير الذي يُصَلِّي فيه!

فساد وانحلال:

ونتيجة لتلك الطريقة الشاذة التي اتبعتها حكومة بن علي في التعامل مع الشعب، تعرَّضت البلاد لكثير من المخاطر؛ ولعلَّ من أهم هذه المخاطر هي انتشار الفساد والانحلال في المجتمع؛ نتيجة تعرية المرأة وكشف عوراتها، ولقد أشار الديوان الوطني التونسي للأسرة والعمران البشري في إحدى دراساته إلى أن ٩,١١٪ من فتيات تونس توافق على



ممارسة الجنس قبل الزواج، كما يُوافق على الشيء نفسه ٤٠٪ من الشبان التونسيين، وهي نسب مفجعة للغاية، ومع ذلك فهذه هي أقلُّ أرقام في هذا المجال، وهناك بعض الدراسات الأخرى التي ترتفع بالنسبة عن ذلك كثيرًا.

والمصيبة الكبرى تتمثَّل فيما صدر عن منظمة المسح الوطني لصحة الأسرة -وهي منظمة حكومية- فقد صدرت عنها سنة ٢٠٠٧م إحصائية تُشير إلى أن ١٨٪ من الزوجات التونسيات، و٦٠٪ من الأزواج التونسيين (في المرحلة العمرية بين ١٨ و٢٩ سنة) لهم علاقات غير شرعية خارج إطار الزواج!!

ونتيجة لشيوع الفاحشة بهذه الصورة فقد ارتفعت نسبة العزوبية بشكل مبالَغ فيه، ووصلت النسبة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٢٩ سنة إلى ٦٥٪ في عام ٢٠٠٦م، في مقابل ٥٣,٩٪ في عام ٢٠٠١م.

نهاية الطاغية:

تلك هي فصول المأساة التي يعيشها الشعب التونسي المسلم، تغييب عن الهوية العربية والإسلامية، ظلم وفساد واستبداد، وقهر وتجبُّر، اعتقالات وسجون، نفي وتشريد ومطاردات أمنية، وقبضة حديدية تُسيطر على أوضاعه.

إن هذا الطاغية الذي حكم ثلاثة وعشرين عامًا بالظلم والتجبُّر

والقبضة الأمنية، لا يُدرك أنه بتجبُّره واستكباره يُعَجِّل بهلاكه وسقوطه، وهذا ما حدث بالفعل إثر ثورة شعبية جارفة أطاحت بالطاغية، وفرَّ يجرُّ أذياله في يوم الجمعة الرابع عشر من يناير عام ٢٠١١م، ولم ينفعه خداعه ونفاقه، إذ كان الشعب التونسي أذكى من أن يُخدع.

فما قصة هذه الثورة؟ وكيف كانت النهاية؟



إرهاصات الثورة



إرهاصات الثورة



لو نظرنا إلى المشهد التونسي في السنوات العشر الأخيرة حتى ديسمبر ٢٠١٠م؛ أي قبل أيام من الانتفاضة التونسية؛ فسنجد أنه بعد مضى أكثر من خمسين عامًا على إعلان الجمهورية التونسية، الفترة التي تعاقب فيها على الحكم رئيسان فقط، ورغم قيام الدولة بإجراء العديد من التغييرات والتعديلات في الدستور والقوانين، يمكننا القول وبكل ثقة أن ما حدث في هذه الفترة الطويلة كان مجرَّد إجراءات شكلية لم تُحْدِث آثارًا عميقة في إصلاح المشهد السياسي التونسي، بل على العكس ساهمت في تكريس السلطة وحصرها في يد مجموعة محدودة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس التونسي بن علي..

ولا يختلف الدستور التونسي عن غيره في كثير من الدول العربية؛ وذلك من حيث السماح بوجود أحزاب سياسية؛ فنجد في تونس عدة أحزاب للإيحاء بوجود تعددية حقيقية، أو بكون تلك الأحزاب لها مشاركة حقيقية في الحكم وتدبير شأن الدولة؛ ومن أمثلة هذه الأحزاب:

التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي (حزب الرئيس بن علي)، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وحزب الوحدة الشعبية، وحركة التجديد، والحزب الاجتماعي التحرري، وحزب الخضر، والتجمع الديمقراطي التقدمي، والتكتل

الديمقراطي..[١].

وهذا الإيحاء بالتعددية السياسية بخلاف الواقع تمامًا..

فالخريطة السياسية التونسية تعرف سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، الذي يرأسه بن علي، ويعكس ذلك حجم تمثيل تلك الأحزاب في البرلمان، الذي يسيطر فيه الحزب الحاكم على الأغلبية المطلقة لعدَّة دورات متتالية، منذ تولِّي بن علي للسلطة في تونس..

وبالطبع فإن بن علي هو المستفيد الأكبر من وراء هذه المهزلة السياسية التي لا تجري أحداثها في العصر الحجري بل في القرن الحادي والعشرين، فهذا الوضع المزري قد أتاح له القيام بتعديلات دستورية في عام ٢٠٠٢م؛ ألغت النصَّ الذي يحصر الترشح لرئاسة الجمهورية على ثلاث ولايات رئاسية فقط، ورفعت سنَّ الترشيح لمنصب الرئاسة إلى ٧٥ سنة عوضًا عن ٧٠ سنة سابقًا، وهو ما مكَّن الرئيس بن علي من الترشُّح لولاية رابعة عام ٢٠٠٤م[٢]!!

وبطبيعة الحال أفرزت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٤م فوزًا ساحقًا لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي،

---

(١) سحر ناصر: الأحزاب التونسية.. تعددية مختزلة بنظام «الحزب الواحد»، ١٨ يناير ٢٠١١، إسلام أون لاين.

(٢) كمال القصير: الحياة السياسية في تونس.. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ يناير ٢٠٠٩م.

الذي حصل على غالبية مقاعد البرلمان بواقع ١٥٢ مقعدًا من أصل ١٨٩ مقعدًا، والباقي جرى تقسيمه بين الأحزاب بنسب متفاوتة.. وانتهت المسرحية الهزلية باستحواذ الرئيس بن علي المنتهية ولايته آنذاك على نسبة ٤٨, ٩٤٪ ليبدأ ولايته الرابعة في الرئاسة التونسية[١]!

استمر بن علي في السير على نهجه القديم نفسه؛ وهو إحكام السلطة في يده، تكميم الأفواه، إبعاد أي صوت معارض وخاصة الإسلامي.. إذ ما يدعوه إلى مراجعة نفسه وإصلاح دولته؟!

وبات المشهد التونسي أكثر ضبابية؛ تارة لأن الوضع السياسي بات محتقنًا بسبب الإقصاء الحكومي لأي قوة معارضة، وتارة لأن التيار والشعور الديني الإسلامي ومظاهره (خصوصًا الحجاب) في تزايد رغم إقصاء التيارات الإسلامية والإبقاء على قادتها في السجون؛ مما يشكل تحديًا للسلطات؛ لأن التوجه الإسلامي هنا ليس حزبيًّا بقدر ما هو شعبي وعفوي يصعب التصدي له رغم السياسات العقابية المستمرة ضد المتدينين.

وربما لهذا سعت قيادة حركة النهضة الإسلامية في عام ٢٠٠٨م -الذي واكب الذكرى الـ٢٧ لتدشينها- إلى التحذير -على لسان الشيخ راشد الغنوشي- من أن إصرار السلطات على المضي في السياسات

(١) كمال القصير: الحياة السياسية في تونس.. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ يناير ٢٠٠٩م.

القديمة، والبقاء دون تغيير ربما قد يوقع البلاد في دوامة للعنف[1]..

كما أوضحت الحركة الحاجة التونسية الملحة لدور توجيهي من تيار إسلامي عامٍّ معتدل؛ لضبط إيقاع حركة التطرف الديني؛ الذي بدأ ينتشر نتيجة البطش والعنف الحكومي، وعدم وجود مَنْ يقود هذا التدين الشعبي، بيد أن الموقف الرسمي ظلَّ كما هو في حربه ضد المظاهر الإسلامية، خصوصًا الحجاب، والسلطات لا تزال مصرَّة على اجتثاث الحجاب من الجامعات والمعاهد، والمؤسسات الرسمية والخاصة، وكذلك من الشارع وحتى داخل المنازل، ولا تتورَّع عن اقتحام المنازل لهذا الغرض، وسجن طالبات جامعيات يلبسن الحجاب!!

وذلك في الوقت الذي امتدَّ فيه سجن الدكتور صادق شورو -الرئيس السابق لحركة النهضة- لما يقارب العقدين -حتى صار يعرف بمانديلا تونس- وهي فترة حكم «التغيير» نفسه الذي جاء بالرئيس بن علي إلى السلطة، إذا حذفنا منها السنتين الأوليين؛ حيث كانت أولويته في تلك الفترة هي تثبيت دعائم الحكم الجديد، والبحث عن الشرعية بعد الانقلاب على الرئيس الحبيب بورقيبة..

وقد تجاهل بن علي النداءات التي وجهتها إليه العديد من الجهات بالإفراج عن شورو؛ مثل النداء الذي أصدرته مجموعة من علماء الإسلام الكبار على رأسهم رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ

---

(٢) محمد جمال عرفة: تونس بعد ٢٧ سنة «نهضة» و٢١ سنة «بن علي»، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨م، إسلام أون لاين.

الدكتور يوسف القرضاوي، وعضو مجلس الأمناء للاتحاد الشيخ فيصل مولوي[١]..

كما نتج عن هذا الغياب الطويل لحركة النهضة عن الساحة التونسية ظهور قوى إسلامية متفرقة ومشتتة لا تخضع لأي قيادة، أو حركات منظمة، بعكس الحال عندما كانت النهضة موجودة، ولم يَعُدْ يُجدي مع ذلك مجرَّد البيانات والتصريحات، وإنما بذل جهد أكبر لطرح حلول حقيقية لمشكلات البلاد[٢].

لم يلتفت بن علي إلى أيٍّ من هذه النداءات أو النصائح، وسار على نهجه نفسه؛ مطمئنًا على استقرار نظامه في ظلِّ حماية جيشه القوي، وأجهزة أمنه المسيطرة على كامل قوى المجتمع التونسي ومؤسساته، إضافة إلى سيطرته على الإعلام والصحافة، وتكثيف الرقابة على مواقع الإنترنت[٣]..

أما بالنسبة للطرف الباقي في معادلة السلطة وهو الشعب التونسي، فقد اطمأن بن علي بعدما استشعر نجاحه في ترويضه، وظنَّه أصبح يعيش خارج التاريخ في غيبة أو غيبوبة أصابت الكثير بترهل وسكون، فتأقلم الكثير منهم مع وضعه وإن كان على بركان يحترق،

---

(١) علي بن عرفه: «مانديلا تونس» شاهد على عهد التغيير، الجزيرة نت، ٧ يناير ٢٠١٠م.

(٢) محمد جمال عرفة: تونس بعد ٢٧ سنة «نهضة» و٢١ سنة «بن علي»، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨م، إسلام أون لاين.

(٣) كمال القصير: الحياة السياسية في تونس.. قراءة أولية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ يناير ٢٠٠٩م

ورضي بالاستبداد والجور خوفًا من عصا الأمن أو السجن أو التهجير والنفي خارج وطنه، فضلاً عن نجاحه في محو أي بديل يُرتجى، وتعمده ترك مجموعة من المهرجين لا تسمن ولا تغني ولا تروي العطشى[(١)]..

ظلَّ الوضع هكذا «مستقرًّا» من وجهة نظر بن علي ونظامه، بل وأغلب المحللين والمراقبين، واستبعد الجميع أي فرصة متاحة لإحداث تغيير حقيقي في تونس على المدى القريب..

لم يعكِّر صفو هذا «الاستقرار» إلا بعض الاحتجاجات التي ظهرت في بداية عام ٢٠٠٨م، وانطلقت من مدينة الرديف التابعة لولاية قفصة بالجنوب الغربي لتونس، وكانت احتجاجات اجتماعية سرعان ما امتدَّت إلى بعض المدن المجاورة[(٢)].

وقد بدأ التحرك في شكل احتجاج على نتائج اختبار للحصول على وظائف بشركة كبرى، عندما رأى الأهالي أنه لم يكن نزيهًا وشابته المحسوبية؛ ثم تطورت الأحداث لتصبح احتجاجًا على الفساد وانعدام فرص الشغل، ونقص المشاريع التنموية بالجهة الغنية بالفوسفات، وتواصلت هذه الاحتجاجات عدة أشهر تم خلالها تنظيم مظاهرات واعتصامات وإضرابات؛ وسقط خلالها قتيلان وعدد غير محدد من المصابين إضافة إلى عشرات المعتقلين.

---

(١) خالد الطراولي: الإسلاميون والانتخابات التونسية: نشارك أم نقاطع؟، الجزيرة نت، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(٢) الجزيرة نت، ١٨ يونيو ٢٠٠٨م.

كما حاولت السلطة التونسية -بعدما قمعت الاحتجاجات- تطويق الأزمة عن طريق ممثليها في هذه المناطق، ولكن لم يكن في استطاعتهم تقديم أي شيء ملموس باستثناء الوعود[١]!!

لقد كانت هذه المواجهات في جنوب تونس كافية للفت انتباه بن علي لما يُعانيه التونسيون من تردي الأوضاع الاجتماعية، وغلاء المعيشة وزيادة البطالة؛ إذ إن خروج مظاهرات من هذه المنطقة الجنوبية - منطقة المناجم - تقذف قوات الأمن بالحجارة والزجاجات الحارقة، وفي بلد يحكم فيه الأمن قبضته على السلطة، أمر ذو دلالات واضحة على أن الاحتقان بلغ أوجه، وأن البطش البوليسي لم يعد قادرًا على حبس الغضب المتصاعد في قمقم[٢].

لكن على العكس تمسَّكت سلطة بن علي بسياساتها نفسها، وكررت الجمل الرتيبة نفسها التي كرهها الناس، وأصرت على أن الاقتصاد التونسي بخير، ووصفت ما قام به بن علي في فترة حكمه بـ«المعجزة الاقتصادية»[٣]..

ففي الوقت الذي تشير فيه الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة ارتفعت في عام ٢٠٠٩ إلى ١٤,٧٪ مقابل ١٤,١٠٪ في ٢٠٠٧م[٤]،

---

(١) الجزيرة نت، ١٨ يونيو ٢٠٠٨م..
(٢) محمد جمال عرفة: تونس بعد ٢٧ سنة «نهضة» و٢١ سنة «بن علي»، ٢٨ يونيو ٢٠٠٨م، إسلام أون لاين.
(٣) تونس.. «معجزة» لا تخفي العجز، الجزيرة نت، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
(٤) تقرير إحصاءات العمل الصادر عن منظمة العمل العربية، www.alolabor.org.

وتؤكد المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة والفقر أكبر مما هو معلن؛ فقد أشارت دراسة موَّلها البنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا التونسيين إلى أنها ارتفعت إلى أكثر من ٧٠٪ في صفوف الفنيين المهرة، وأكثر من ٣١٪ بين المهندسين الزراعيين، وتتركز غالبية العاطلين في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي.

كما تؤكد وثائق حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة ٢٠٠٥م أن نسبة الفقر مرتفعة جدًّا بمنطقة الوسط الغربي، حيث بلغت ١٢,٨٪، وهو ما يفوق ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية التي تبلغ ٣,٨٪[1].

وعلى صعيد الديون فقد وصف تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٧م المديونية التونسية تقدر بنحو ١٨ مليار دولار أميركي، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة المديونية التونسية بلغت ٦٨٪ من الناتج القومي الخام سنة ٢٠٠٥م..

هذا رغم حرص السلطة في تونس على التلاعب في البيانات التي تعطيها للمؤسسات الدولية بهدف تحسين صورتها الاقتصادية[2]!!

نضيف إلى ذلك ما كشفته الوثائق السرية الأميركية، التي تم تسريبها ونشرها مؤخرًا على موقع ويكيليكس عن تونس، وما تضمنته من تقارير

(١) تونس.. «معجزة» لا تخفي العجز، الجزيرة نت، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م
(٢) ممدوح الولي: المعجزة الاقتصادية التونسية.. بين الحقيقة والوهم، موقع أون إسلام، ١٧ يناير ٢٠١١م، www.onislam.net.

عن تفشِّي مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة في الأوساط المقربة من نظام بن علي ودوائره؛ حيث شبهت الوسط المحيط بالرئيس بأنه أقرب إلى «المافيا»[(١)]..

ومن أبلغ الأدلـة على إصرار الرئيس التونسي على المضي في سياسته ونهجه الذي ارتضاه لنفسه في الحكم، تكراره للسيناريو البغيض نفسه لانتخابات عام ٢٠٠٤م، الذي اغتصب به السلطة في تونس لمدة خمس سنوات كاملة في انتخابات عام ٢٠٠٩م، الذي «فاز» فيها بنسبة ٨٩,٦٢٪ ليتسلَّم السلطة مرة أخرى «خامسة»، ويحصد حزبه الحاكم ١٦١ مقعدًا في البرلمان التونسي[(٢)]!!

بدأ الرئيس بن علي فترة رئاسته الخامسة لتتأكد لديه مشاعر الأمان والاطمئنان على سلامة نهجه في إدارة الدولة التونسية، وتزداد ثقته بقوة قبضته الحديدية على زمام السلطة.. ولكنه غفل عن السُّنَّة الكونية التي تقضي باستحالة دوام الحال..

***

(١) تونس.. «معجزة» لا تخفي العجز، الجزيرة نت، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٧ اكتوبر ٢٠٠٩ العدد ١١٢٩١.




الثورة!

الثورة!

في صباح يوم الجمعة ١٧ ديسمبر توجَّه المواطن التونسي محمد البوعزيزي -الذي يعمل بائعًا متجولاً- إلى مقر ولاية سيدي بوزيد، الواقعة جنوب غرب العاصمة تونس، في محاولة لمقابلة المحافظ؛ لتقديم شكوى في حق شرطية صفعته على الملأ أثناء قيام قوة من البلدية بمصادرة العربة التي كان يبيع عليها بعض الخضروات والفاكهة، وذلك في محاولة للتكّسب والتحايل على ظروفه المعيشية الصعبة من جرَّاء بطالته، رغم كونه من حاملي الشهادات الجامعية[1]!!

إلى هنا نجد القصة عادية وقابلة للتكرار في العديد من بلدان العالم العربي؛ فهو خريج جامعي اضطرته البطالة للعمل كبائع للخضار والفاكهة على عربة يجرها باليدأ وهناك الملايين من أمثاله في الوطن العربيأ ليأتي موظفو البلدية ليُصادروا عربته البائسة وما عليها، وليواجهوه بالعنف والإهانة والضرب لدي احتجاجه علي مصادرة مصدر رزقه وحياته أيضًا كما يحدث في سائر العالم العربيأ ثم بالطبع يرفض المحافظ مقابلته شأن معظم نظرائه من المحافظين أو رموز السلطة التنفيذية المحلية في غالب بلدان الوطن العربي..

(١) أحمد السيد النجار: محمد البوعزيزي.. مأساة البطالة تونسيًّا وعربيًّا، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد ٤٥٣٠٧.

لكن الشاب التونسي محمد البوعزيزي المولود في ولاية سيدي بوزيد في ٢٩ مارس عام ١٩٨٤م - ٢٦ عامًا- والذي ينتمي لعائلة تتكون من تسعة أفراد أحدهم معاق.. لم يستطع ابتلاع الإهانة، التي بدأت منذ اضطر إلى تجاهل شهادته الجامعية بعد يأسه من الحصول على وظيفة تتوافق معها.. ودفعته ظروفه إلى القبول بعمل لا يتناسب مع قدراته ومهاراته.. وفوق ذلك يجد مَنْ يقف في طريقه ويمنعه من الرزق الحلال.. فأظلمت الدنيا أمامه ولم تسعفه الثقافة العلمانية التي تجرَّعها في مدارس وجامعات نظام بورقيبه وبن علي.. لم يسعفه فصل الدين عن الدولة والحياة في المجتمع التونسي.. لم يجد شيخًا ناصحًا.. أو صحبة صالحة تُعينه على حلِّ مشاكله.. فماذا فعل بوعزيزي؟

لقد أقدم الشاب التونسي على الانتحار!!

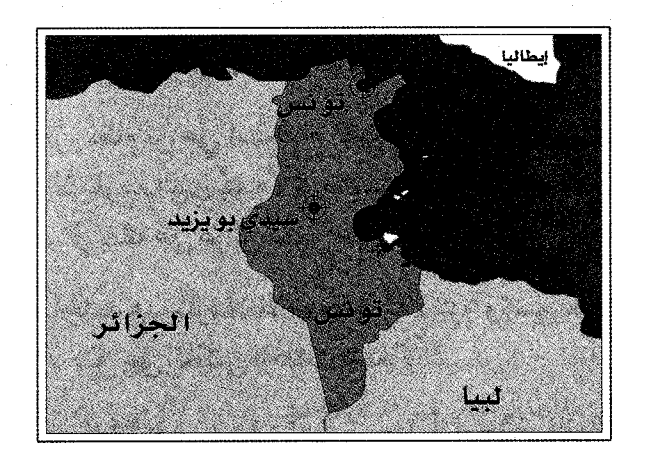
لقد بلغ قمة اليأس فأشعل النار في جسده!!

تطوُّر الأحداث:

هزَّ حادث انتحار الشاب بوعزيزي -الذي نُقل إلى المستشفى في حالة أقرب إلى الموت- وجدان الشعب التونسي بشدَّة، وكان زملاؤه أول الغاضبين؛ حيث تجمعوا أمام مقرِّ ولاية سيدي بوزيد آملين في أخذ حقهم وحقِّ رفيقهم من هذه الحكومة الظالمة، التي يمثلها لديهم هذا الوالي (المحافظ)..

انضم إلى البائعين المحتجين أمام مقرِّ الولاية مئات الشباب الغاضبين؛

مما أشعر رجال الأمن بالخطر، فقاموا على الفور بمحاولة تفريق هذه الجموع الغاضبة، ليتطوَّر الأمر بطبيعة الحال ولعدم وجود عقل راشد يُدير الأمور إلى مواجهات شديدة بين رجال الأمن والمواطنين التونسيين في مدينة سيدي بوزيد، أسفرت عن احتراق بعض السيارات، واعتقال العشرات، ومهاجمة المباني الحكومية في الولاية وحرق بعضها[1].



وكما هي العادة في غالب البلدان العربية قامت سلطة بن علي بتوجيه تعليمات بضرورة توجيه ضربة بوليسية عنيفة لردع تلك الاحتجاجات ووضعت مدينة سيدي بوزيد تحت حصار القبضة الأمنية برغم أن الحلَّ الحقيقي والدائم للأزمة يكمن في توفير فرص العمل للعاطلين، وتمكينهم من كسب عيشهم بكرامة بما ينقذهم من هوة الفقر، ومن مهانة

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ ديسمبر ٢٠١٠، العدد ١١٧١١.

العيش عالة على أسرهم[١].

ويقول (شاهد عيان من سكان سيدي بوزيد) عن رد الفعل الحكومي على الاحتجاجات: لقد قدمت إلى المدينة تعزيزات أمنية كبيرة من بقية الولايات. قدَّرها بأكثر من ٦٥٠٠ رجل أمن، مضيفًا أن السلطات الأمنية تسابق الزمن لتطويق المشكلة بأي طريقة؛ وذلك قبل عودة تلاميذ المدارس والمعاهد إلى مقاعد الدراسة، وهو ما يُؤَجِّج الاضطرابات ويجعلها خارجة عن السيطرة[٢]..

لقد قرَّر نظام بن علي استخدام القوة دون أدني تفكير أو تروٍّ، لقد استخدم الأسلوب الذي يُتقنه ويجيد التعامل معه، كما أن هذه الطريقة هي السبب في بقائه على عرش تونس حتى هذه اللحظة..

لكن الجديد هذه المرة أن الاحتجاجات لم تنزوِ وتضمر، كما ظن بن علي وأتباعه، بل على العكس ازدادت اشتعالاً!!

ففي مساء ٢٤ ديسمبر ٢٠١٠م تم تسجيل أول حالة وفاة بالرصاص الحي في احتجاجات ولاية سيدي بوزيد[٣].. لقد بدأت قوات الأمن تطلق الرصاص على المتظاهرين.

وأراد الله أن يخيب ظن بن علي بالشعب التونسي، فلم يفر الناس

---

(١) أحمد السيد النجار: محمد البوعزيزي.. مأساة البطالة تونسيًّا وعربيًّا، صحيفة الأهرام المصرية، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد ٤٥٣٠٧.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد ١١٧١١.

(٣) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد ١١٧١٦.

أمام رصاص إخوانهم من قوات «الأمن»، بل زاد هذا الأمر «الخسيس» من حدَّة الاحتجاجات، التي تحوَّلت إلى تظاهرات عارمة اتسع مجالها خارج نطاق ولاية بوزيد إلى تونس العاصمة، التي خرج فيها مئات التونسيين في مظاهرة احتجاجًا على تفشي البطالة، وللتعبير عن تضامنهم مع شباب منطقة سيدي بوزيد، وقد شارك فيها نقابيون وحقوقيون وطلبة ومدونون[١]..

والعجيب أنهم طالبوا بضرورة إنهاء المعالجة الأمنية خوفًا من زيادة الأمر تعقيدًا..

لكن هل يمتلك بن علي إلا عصا الأمن ليحل بها مشاكله ويخرج بها من أزماته؟!

حاول بن علي أن يستدرَّ عطف الشعب التونسي عن طريق زيارة الشاب المحترق في المستشفى! لكن الخدعة لم تنطلِ على الشعب التونسي واستمرَّت المظاهرات رغم اشتداد عنف قوات «الأمن» وسقوط المزيد من القتلى، ثم قرَّر بن علي -أخيرًا- تقديم تنازلات كمحاولة لحل الأزمة التي تزداد تفاقمًا..

ففي ٢٩ ديسمبر قام بن علي بإجراء تعديل وزاري محدود شمل خمس وزارات؛ هي: الاتصالات، والتجارة، والشباب، والرياضة، والشئون الدينية، والشئون الخارجية، وطلب كذلك بن علي خلال

(١) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٠م، العدد ١١٧١٦.

اجتماع وزاري بوضع برنامج عاجل وشامل للتشغيل وتوفير فرص عمل لحاملي الشهادات العليا ممن طالت فترة بطالتهم، ولكنه لم ينسَ التأكيد على ضرورة وقف المظاهرات، التي يقوم بها «أقلية من المتطرفين والمحرضين المأجورين ضد مصالح بلادهم»[١].

ويبدو أن ما فعله لم يكن كافيًّا.. فالمظاهرات ما زالت مستمرة.. وتفسير ذلك أن الشعب التونسي فطن إلى خداع بن علي وحيله الماكرة، وتأكدوا أن هذه التنازلات لها هدف واحد؛ وهو إسكات صوتهم وإخماد انتفاضتهم.. ثم يعود من فوره كما كان وأشد..

اضطر بن علي أمام استمرار الغضب الشعبي أن يقدم المزيد من التنازلات؛ فقام في ٣٠ ديسمبر بإقالة محافظ سيدي بوزيد، في محاولة لإرضاء الجموع الغاضبة..

لم تهدأ الأمـور بل ازدادت سخونة بانضمام عنصر جديد إلى المظاهرات وهو الطلبة؛ حيث شارك نحو ٢٥٠ متظاهرًا، معظمهم من طلاب الثانوية، في مسيرة سلمية بالعاصمة التونسية للتعبير عن دعمهم للتحركات الاحتجاجية ضد البطالة وغلاء المعيشة في منطقة سيدي بوزيد.. ولكن الأمر تطوَّر إلى مواجهات مع قوى الأمن[٢].

كما زاد الأمر اشتعالاً إعلان وفاة الشاب محمد البوعزيزي يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠١١م، وتسبب موته في انـدلاع موجة جديدة من

(١) وكالة أنباء روسيا اليوم، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م.
(٢) صحيفة المصري اليوم، ٥ يناير ٢٠١١م، العدد ٢٣٩٧.

الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، لتنتشر بعد ذلك في عدد من الولايات التونسية على غرار تونس العاصمة، وسوسة، وصفاقس، وقفصة، والقصرين، والكاف، وقابس[١].

عاد بن علي إلى الظهور على شاشة التلفاز ليُلقي خطابًا على الشعب التونسي في يوم الاثنين ١٠ يناير، اتهم فيه أطرافًا خارجية وعصابات ملثمة بالوقوف وراء الاضطرابات، ويعلن جملة قرارات لمكافحة البطالة واصفًا المظاهرات المنتشرة في تونس بأنها عمل إرهابي!!

وبالطبع ما دام وصف الرئيس في خطابه المظاهرات بأنها عمل تخريبي وإرهابي يقوم به عملاء من الخارج؛ فهي إشارة إلى قوات «الأمن» والجيش باستعمال أكبر قوة ممكنة لديهم في سحق هؤلاء الخونة..

وبالفعل تناقلت الأنباء مقتل ثمانية متظاهرين بالرصاص الحي في مدينة تالة على يد قوات الجيش التونسي[٢]!

لكن المظاهرات لم تتوقف ولم تتراجع!! مما دعا الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية أن يُدلي بتصريح، الثلاثاء ١١ يناير، بأن رسالة المحتجين وصلت وأعلن عن اتخاذ تدابير حكومية وإجراءات تصحيحية لوضع حدٍّ للاضطرابات والاحتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية[٣].

---

(١) وفاة البوعزيزي مفجر احتجاجات تونس، الجزيرة نت، ٥ يناير ٢٠١١م.
(٢) صحيفة الأهرام المصرية، ١٠ يناير ٢٠١١م، العدد ٤٥٣٢٥.
(٣) صحيفة الأهرام المصرية، ١١ يناير ٢٠١١م، العدد ٤٥٣٢٦.

ثم قام بن علي بإقالة وزير الداخلية التونسي، بعدما حمَّله مسئولية إطلاق الرصاص الحيّ على المتظاهرين، في الوقت الذي انتشر فيه الجيش بالضاحية الغربية للعاصمة التونسية، وحول المرافق الحيوية، وتم فرض حظر للتجول ليلاً..

ويأتي ذلك في وقت أشارت فيه مصادر من المعارضة إلى إقالة أحد قادة هيئة أركان سلاح البر الجنرال رشيد عمار، الذي رفض إعطاء الأمر إلى الجنود بقمع الاضطرابات التي انتشرت في البلاد، وعَبَّر عن تحفظه إزاء استخدام القوة بشكل مفرط ضد الجمهور التونسي الغاضب[1].

أخيرًا اهتزَّ عرش الفرعون..

لقد فهمتكم..

فقد ظهر بن علي مرة أخرى على شاشة التلفاز، الخميس ١٣ يناير، ليُلقي خطابًا غير مسبوق؛ يُعلن فيه أنه فهم الشعب التونسي -أخيرًا- ويُعلن استجابته لمطالب الشعب، وعدم الترشح للانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة في ٢٠١٤م،كما يُعلن عن تشكيل لجنة «مستقلة» للتحقيق في الفساد ويطلق حرية الإعلام ويلغي الرقابة على الإنترنت..

ويعلن تكليفه الحكومة بتخفيض أسعار السلع الأساسية؛ ومنها: السكر، والخبز، والحليب..

واعتبر بن علي أن الوضع في تونس «يفرض تغييرًا عميقًا وشاملاً،

(١) صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ يناير ٢٠١١م، العدد ١١٧٣٤.

وأن التغيير الذي أعلن عنه هو استجابة لمطالب الشعب التي تفاعل معها، وتألم لما حدث شديد الألم»[١].

فرار بن علي:

جاء يوم الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م ليزفَّ إلى أهل تونس وسائر بلاد العالم العربي والإسلامي خبرًا سعيدًا.. لقد فرَّ بن علي..

فقرابة السابعة والنصف من مساء الجمعة أعلن رئيس الحكومة التونسية محمد الغنوشي عن تنحي بن علي عن السلطة، وتولِّيه ممارسة مهام رئيس الدولة بصفة موقتة.

فقال الغنوشي في بيان تلاه عبر التلفزيون الرسمي محاطًا برئيسي مجلس النواب التونسي فؤاد المبزع، ومجلس المستشارين عبد الله القلال عن تسلمه الحكم «طبقًا لأحكام الفصل ٥٦ من الدستور»، الذي يتناول «تعذُّر رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية». وأضاف «وباعتبار تعذَّر على رئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية، أتولَّى من الآن سلطات رئيس الجمهورية، وأدعو كافة أبناء الشعب من مختلف الحساسيات -الاتجاهات- الفكرية والسياسية والفئات والجهات بالتحلي بالوحدة؛ لتمكين بلادنا التي تعز علينا جميعًا من تخطِّي هذه الصعاب»[٢].

---

(١) صحيفة المستقبل اللبنانية، الجمعة ١٤ يناير ٢٠١١م، العدد ٣٨٨٢.
(٢) المستقبل اللبنانية، ١٥ يناير ٢٠١١م، العدد ٣٨٨٣.

وقد غادر بن علي مطار تونس، متوجهًا إلى مالطا، بعدما أعلنت فرنسا أنها لن ترحِّب ببن علي، ثم قيل: إنه توجه إلى إحدى بلدان الخليج العربي؛ انتظارًا لقبول دولة ما استقباله..

وأخيرًا استقر به الحال في المملكة العربية السعودية..

وقد أثار خبر فرار بن علي من تونس العديد من ردود الأفعال الدولية ثم العربية، التي أجمعت في معظمها على احترام إرادة التونسيين والحوار الوطني.

ففي الولايات المتحدة الأميركية: أشاد الرئيس باراك أوباما بـ«شجاعة وكرامة الشعب التونسي» ودعا إلى إجراء انتخابات نزيهة وحرَّة قائلاً: «إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي؛ لتشاهد هذا النضال الشجاع للشعب التونسي من أجل الحصول على حقوقه، وسنذكر على الدوام صور الشعب التونسي الذي يسعى لإسماع صوته».

أمَّا فرنسا فقد أعربت عن أملها في التهدئة وإنهاء العنف وشدَّدت على أن «الحوار وحده يمكن أن يؤمن حلاً ديمقراطيًّا ودائمًا للأزمة الراهنة».

كذلك دعت الأمم المتحدة على لسان أمينها العام (بان كي مون) إلى البحث عن تسوية ديمقراطية للأزمة، والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

كما دعا الاتحاد الأوربي إلى حلٍّ ديمقراطي ودائم في تونس، وإلى الهدوء بعد خروج زين العابدين بن علي.

وفي بريطانيا قال المتحدث باسم وزارة الخارجية: إن تونس تعيش لحظة تاريخية. مشيرًا إلى أن التونسيين عبروا في الأسابيع الماضية عن تطلعاتهم.

أمَّا ألمانيا فدعت جميع الأطراف المعنية إلى بذل كل الجهود لإجراء حوار، وحلِّ المشكلات سلميًّا؛ لمنع وقوع المزيد من العنف والتصعيد(١).

وبالنسبة للعالم العربي فقد بادرت وزارة الخارجية القطرية بإبداء احترامها لإرادة الشعب التونسي وخياراته، ونقلت وكالة الأنباء القطرية الرسمية تأكيد التزام قطر «بعلاقتها المتينة مع الشعب التونسي العزيز، وحرصها على علاقاتها المميزة مع الجمهورية التونسية»(٢).

وما عدا قطر فقد سادت حالة من الصمت فيما يشبه الصدمة من جانب باقي الدول العربية، التي تأخَّرت في التعقيب على نتائج الثورة التونسية..

ثم كسرت ليبيا الصمت بتصريح للرئيس الليبي، الذي طالب بعودة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي إلى الحكم في تونس، وقال مخاطبًا شعب تونس في كلمة أذاعها التليفزيون الليبي:

---

(١) الجزيرة نت، ١٥ يناير ٢٠١١م.
(٢) المستقبل اللبنانية، ١٥ يناير ٢٠١١م، العدد ٣٨٨٣.

«إذا كـان رئيسكم أخطأ فحاسبوه. وأعـرب عن ألمه لما حدث بالجمهورية التونسية»[١].

وعلى عكس الحكومات فقد سارعت الشعوب العربية بالترحيب بالثورة التونسية وإبداء تضامنها معها؛ حيث رحبت قوى عربية من بينها أحزاب وقوى من المجتمع المدني بـ«ثورة الشعب» التونسي، التي أطاحت بحكم الرئيس زين العابدين بن علي، ودعت هذه القوى القادة العرب إلى استخلاص الـدروس، وأكدت حركتا المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في فلسطين احترام إرادة الشعب التونسي.

أما في مصر، فقد أعربت مجموعة من المثقفين والكتاب والصحفيين والشخصيات العامة في البلاد عن تضامنها مع الشعب التونسي في انتفاضته، التي قام بها ضد الاستبداد والظلم والفساد والتعذيب وفقدان الكرامة[٢].

كما أشـاد رئيس الاتحـاد العالمي لعلماء المسلمين الشيخ يوسف القرضاوي بثورة الشعب التونسي، التي قادت إلى خلع الرئيس زين العابدين بن علي، ودعا إلى إكمال المسيرة «وإسقاط بقية رموز النظام بعد أن سقط الطاغية».

وقال القرضاوي: «بعد أن سقط الصنم الأكبر هبل، يجب أن تسقط بقية الأصنام المحيطة به من اللات والعزى، وبقية الخدام الذين ينتمون

---

(١) صحيفة الأهرام المصرية، ١٦ يناير ٢٠١١م، العدد ٤٥٣٣١.

(٢) ترحيب شعبي عربي بثورة تونس، الجزيرة نت، ١٦ يناير ٢٠١٠م.

للنظام الذي عانى منه التونسيون سنوات طويلة». كما انتقد تكليف رئيسِ الوزراء في عهد بن علي (محمد الغنوشي) بتشكيل الحكومة المؤقتة، وقال: إنه «لا يجدر برجل قتلت حكومته العديد من الناس أن تناط به مسئولية تشكيل حكومة إنقاذ البلاد» من أزمتها الراهنة. وطالب بحكومة إنقاذ جديدة ليس بها أحد من الحزب الحاكم[١].

أمَّا على الصعيد التونسي فقد أعلن محمد الغنوشي عن تشكيلة حكومة وحدة وطنية مؤقتة؛ للإعداد لانتخابات مبكرة قد تجرى في غضون ستة أشهر، وتضم ممثلي الأحزاب المعترف بها وشخصيات مستقلة ونقابية وحقوقية، يأتي ذلك مع غياب عدة أحزاب سياسية توصف «بالمحظورة» عن المشاورات والتشكيلة.. مثل حركة النهضة التونسية الإسلامية[٢]!!

واحتفظ الحزب الحاكم بغالبية الوزارات السيادية؛ مثل: الخارجية، والداخلية، والدفاع، بينما تولَّى المشاركون في الحكومة من أحزاب المعارضة الوزارت العادية؛ فعلى سبيل المثال شغل أحمد نجيب الشابي -الأمين العام السابق للحزب التقدمي الديمقراطي- منصب وزير التنمية المحلية.. ولم ينسَ الغنوشي أن يُعلن تمسكه بتطبيق مبدأ فصل الدولة عن الدين[٣]..

---

(١) الجزيرة نت، ١٦ يناير ٢٠١١م.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ١٧ يناير ٢٠١١م، العدد ١١٧٣٨.
(٣) صحيفة المستقبل اللبنانية، ١٨ يناير ٢٠١١م، العدد ٣٨٨٦.

في الوقت نفسه الذي أعلن فيه عن اكتشاف سرقة عائلة الرئيس المخلوع بن علي لطنٍّ ونصفٍ من الذهب قبيل فرارها خارج البلاد[١]..

أمَّا عن آخر تطوُّرات الوضع في تونس فما زالت حتى ساعة كتابة هذه السطور الحكومة الجديدة «تتأرجح» بين سندان محاولة الحفاظ على بقايا النظام القديم من قِبل رموزه وأبنائه، الذين لم تطالهم أي محاسبة حتى الآن، رغم كونهم تلامذة بن علي، ومطرقة تواصل الاحتجاجات الرافضة للمشاركة في حكومة بها عناصر من حزب بن علي المخلوع[٢]..

إن الوضع حقيقة معقد، ويحتاج منا إلى وقفة وتحليل!

***

(١) صحيفة المستقبل اللبنانية، ١٨ يناير ٢٠١١ م، العدد **٣٨٨٦**.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ يناير ٢٠١١، العدد ١١٧٤١.


وقفة و تحليل

وقفة وتحليل

حدث جليل مهيب!!

قد يحتفظ التاريخ بذكرى هذا الحدث لقرون متتالية إنْ ظلَّ في عمر الدنيا قرون! ولا أقول ذلك الكلام مبالغًا ولكني أقوله استنادًا إلى عدة حقائق واضحة؛ منها أنه حدث غير مسبوق لم يحدث على غرار حدث سابق، ومنها أنه حدث ناجح حتى هذه اللحظة نجاحًا لم يتوقعه أكثر المتفائلين، ومنها أنه أدى إلى إزاحة نظام دكتاتوري متجذِّر في تونس منذ ثلاث وخمسين سنة، هي عمر فترتي حكم كئيبتيْن متعاقبتيْن لرئيسين طاغيتين بورقيبة وزين العابدين. ومنها أن آثار الحدث قد تتعدى تونس إلى العديد من الأقطار الأخرى، ومنها أن نتائج الحدث قد تبقى عدة عشرات من السنين، إنْ أحسن التونسيون استغلاله..

حدث جليل حقًّا.. يحتاج منا إلى وقفات ووقفات..

ولنقف معه في هذا المقال هذه الوقفات..

● الوقفة الأولى: تهنئتي من الأعماق للشعب التونسي.. سعادتي -والله- لا توصف.. لا أكاد أصدق.. أشعر أن سعادتي تفوق سعادة التونسيين أنفسهم!! أبشروا أيها التونسيون.. هذا يوم عيد مجيد ويوم

بشرى عظيمة.. وليست مبالغة أن نقول إنه يوم عيد.. لقد صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر المسلمين بصيامه؛ لأنه يوم نجى الله فيه موسى عليه السلام والمؤمنين معه، وأهلك الطاغية فرعون وجنده.. وكل يوم يهلك فيه طاغية هو يوم عيد للمؤمنين، ونسأل الله أن يكثر من أعياد المسلمين، خاصة في هذه المنطقة العربية التي عاثت فيها الفراعين فسادًا، وجثمت فيها الطواغيت على صدور شعوبها عقودًا.. فاللهُمَّ أعز تونس وأهلها، واجعلهم جندًا من جنودك، وقادة لمسيرة الحرية في بلاد المسلمين.

• الوقفة الثانية: الظلم يصنع نظامًا هشًّا قد يبدو أمام العين قويًّا باهرًا، ولكنه في واقع الأمر في غاية الضعف، وهذه الحقيقة لو أدركها المظلومون لرفعوا الظلم عن كواهلهم في وقت أقصر بكثيرٍ من حساباتهم..

هل توقع أحد هذا الهروب المخزي من طاغوت مثل زين العابدين؟

هل كان في حسبان أحد أن الأمور التي تسارعت في أقل من شهر يمكن أن تُنهِي حقبة استمرت عقودًا من الزمان؟

لم يكن أحد يتوقع هذا الأمر.. مع أنه -في رأيي- أمر طبيعي جدًّا!!

طبيعي جدًّا أن الظالمين -مهما بدا للناس قوتهم- هم في غاية الضعف، ولتحفظوا هذه القاعدة: «كلما رأيت عدوك يحتمي خلف المتاريس، اعلمْ أنه يخاف منك أكثر مما تخاف منه». واعلموا أيضًا أنه كلما زادت الحراسة على الشخص، كان هذا دلالة على ازدياد ضعفه، لا قوته

كما يظن الناس.

ومصدر ضعفهم الرئيسي أنه ليس لهم مـددٌ لا من الله ولا من شعوبهم؛ فالظالم أتى ما حرَّم الله ﷻ على نفسه وحرَّمه على العباد.. قال تعالى في الحديث القدسي: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلاَ تَظَالَمُوا»(١). فلا يمكن أن يكون هذا الظالم متصلاً بالله ﷻ، وهو كذلك لا يستمد قوةً من شعبه؛ لأنه فرض نفسه عليهم، فما عادوا سندًا له، ولا عونًا لحكمه، بل صار كل إنسان يتربَّص به، ويترصَّد له.

هي حقيقة والله.. إن الظالم ضعيف!

ويوم أدرك الشعب التونسي هذه الحقيقة البسيطة سقط الطاغوت!

وراجعوا خطاب زين العابدين الأخير إلى الشعب التونسي، راجعوا كلماته وهو يرتجف ويقول في ذلٍّ وخسة: «أنا خلاص فهمتكم!». نكتة سخيفة! فهمهم بعد ثلاثة وعشرين عامًا من القهر والاستبداد..

الآن فهمهم!

وكما ذكرت في أول هذه النقطة، فالنظام الظالم هشٌّ بكامله..

ولو وجد هذا الشاب الذي تعرض للظلم في أول قصة ثورة تونس

(١) مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧)، وأحمد (٢١٤٥٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٤٩٠)، وابن حبان (٦١٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٠٨٨)، والسنن الكبرى (١١٢٨٣).

آليات عادلة تحفظ له حقه، ما قامت الثورة، ولو حدث مثل هذا الموقف في بلد عادل يحترم الشعب والدستور، لكانت آليات حلِّه في منتهى البساطة، ولكانت النتائج محدودة للغاية، لكن هذا الظلم المتراكم قاد إلى نتائج عشوائية عجيبة، دفع الظالم ثمنها، هو ومن ساعده في ظلمه.

ولعل هذا الدرس من أبلغ دروس الحدث.. ولا بُدَّ للشعوب العربية تحديدًا أن تفقهه.. أيتها الشعوب العربية، أنتم قادرون على إزاحة الظلم! أيتها الشعوب العربية طواغيتكم ضعفاء.. أيتها الشعوب العربية لستم «شيئًا» يحرِّكه القائد الملهم، ولا «إرثًا» يرثه الابن من أبيه.. أنتم لستم كذلك، إنما أنتم أقوى بكثير من حساباتكم وحسابات الظالمين، لكن أكثركم لا يعلمون.

يوم تدركون هذه الحقيقة -كما أدركها الشعب التونسي الأصيل- سيكون الخلاص، وستعود الأمَّة إلى المكانة اللائقة بها.

• الوقفة الثالثة: التغيير الذي حدث في تونس أكَّد لنا سُنَّة إلهية عظيمة من سنن التغيير، وهي «أن التغيير يأتي من حيث لا نحتسب!»..

هذه سُنَّة ماضية..

ومن قرأ حركة التاريخ أدرك هذا الأمر بوضوح..

ولقد ذكرتُ قديمًا في دروس السيرة النبوية عند فتح مكة، أن أي إنسان يفكر في إمكانية فتح مكة سيضع ألف طريقة وسيناريو للفتح، ولكن جاء الفتح بالطريقة رقم ألف وواحد! والتي لم يفكر بها أحد أبدًا!!

هل المراقب للسياسة التونسية والنظام الحاكم بها خلال السنوات بل والشهور السابقة، يتوقع مثل هذه الأحداث والنتائج؟!

بل هل من شاهد على شاشات التلفزيون أحداث الاضطرابات الأخيرة من أول أيامها كان يتوقع مثل هذا التغيير ولو من بعيد؟ لقد كنتُ في زيارة لفرنسا أثناء الاضطرابات في الشارع التونسي، والتقيت عددًا كبيرًا من التونسيين هناك، ومنهم رموز إسلامية ووطنية ممتازة، ولم أجد أكثرهم تفاؤلاً يتوقع أي بارقة أمل وراء هذه الأحداث! بل إنهم لم يتوقعوا ولو تخفيفًا من الظلم، أو مساحة من الحرية!

هل هذا قصور في التحليل؟ أو غياب لرؤية سياسية صائبة؟

أبدًا.. على العكس تمامًا..

هذا شيء طبيعي جدًّا.. إنه سُنَّة إلهية! ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

إنَّ التغيير الحقيقي يأتي دومًا من حيث لا نحتسب..

ولماذا أقرَّ الله ﷻ هذه السُّنَّة في أرضه وخلقه؟!

لحكمٍ كثيرة قد لا نعرف معظمها، ولكن يبدو لي منها حكمتان..

أما الأولى، فهي ألاَّ ينسب أحد النصر إلى نفسه، ولكن ننسبه دومًا إلى الله ﷻ، ولو حدث التغيير نتيجة حسابات معينة حسبها الناس، لظنُّوا أنهم غيَّروا بقدرتهم لا بقدرة الله؛ ولذلك شاء الله ﷻ أن يأتي التغيير

من طريقٍ لم تحسِبْ له حسابًا، حتى تقول من قلبك: سبحان الله! لقد حدث ما لا نتوقعه.. وليست هذه دعوة لعدم وضع الخطط للتغيير، بل نأخذ بكامل أسبابنا، ونعلم أن الله في النهاية سيغيِّر أحوالنا من حيث لا نحتسب.

وأما الحكمة الثانية، فهي الحفاظ على حالة مستمرة من الأمل والتفاؤل في الناس، فلو كانت هذه السُّنَّة غير موجودة لتملك اليأس من الناس في هذه العقود المظلمة، ولكن في وجود هذه السُّنَّة يبقى الأمل دومًا حيًّا في قلوب الناس؛ ففي أي لحظة قادمة قد يحدث التغيير، وبشكل غير معهود ولا مألوف. وهذا الأمل المتجدد يدفع إلى عمل، والعمل يستجلب رضا الله ﷻ، ومن ثَمَّ يُحدِث التغيير بطريقته المعجزة.. وهذا ما أفهمه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]. فالله ﷻ هو الذي يُحدِث التغيير، لكنه لا يحدثه إلاَّ إذا تحرك الناس وسعوا إلى التغيير، والناس المحبطة لا تتحرك، وتوارث الظالمين للحكم عشرات السنين يُورِث هذا الإحباط، لولا وجود هذه السنة الإلهية التي تُبقِي الأمل مشتعلاً في قلوب المظلومين.. سيأتي خلاصٌ يومًا ما.. كيف؟ لا أدري، ولكنه حتمًا سيأتي.

وهذا خطاب أتوجَّه به إلى كل الشعوب العربية والإسلامية، والتي تعاني من نفس المأساة التي كانت تعاني منها تونس..

اسعوا إلى التغيير بكل طاقاتكم، واعلموا أن الظالمين ضعفاء، وأن التغيير قادم لا محالة، ولا تجزعوا من رؤيتكم لكل الطرق مسدودة،

فهناك طريق واسع مفتوح لا ترونه، ولن ترونه إلا بعد أن يفتحه الله بقدرته، ومتى سيفتحه؟ عندما يرى منكم جهدًا لفتح الطرق المسدودة الكثيرة التي تشاهدونها.. عندها يفتح لكم من رحمته طريقًا لم تتوقعوه، ولم تسعوا إلى فتحه.. وهذه سُنَّة ماضية لا خُلف لها.. فأبشروا وتحركوا.

• الوقفة الرابعة: لعل الجميع لاحظ الصمت العربي الشامل تقريبًا لمدة ٤٨ ساعة بعد تنحي زين العابدين، ولم نسمع تعليقات لمعظم الزعماء العرب إلا بعد هذين اليومين، وخرجت في مجملها واحدة، فما السرُّ في هذا التأخُّر؟!

الحق إن وراء هذا التأخر أسبابًا كثيرة..

أولاً: كان الحدث صادمًا للجميع؛ فزين العابدين رفيق استبداد وزميل دكتاتورية، ونهجه لا يختلف كثيرًا عن نهج المعظم. فلا شكَّ أن جميع الزعماء أصابتهم لحظة ذهول، وكل واحد تخيَّل نفسه في مكان زين العابدين، وهو موقف يصيب بالشللْ لا شكَّ!

ثانيًا: كان الجميع ينتظر رأي أميركا وفرنسا؛ لأن معظم الزعماء العرب لا يأخذون قراراتهم إلا بعد الاطمئنان أنها ليست معاكسة للتيار الأميركي. وفي حالة تونس لا بُدَّ من انتظار القرار الفرنسي كذلك، وإلاَّ سيندم أي زعيم على أنه «تهور»، وأدلى برأيه دون انتظار لرأي أوباما أو ساركوزي!!

ثالثًا: كان كل زعيم منشغلاً بنفسه، فلا بُدَّ من الاحتياط الزائد؛

لئلاَّ تندلع الحرائق من شرارة تونس، فليذهب زين العابدين إلى الجحيم، ولكن نفسي نفسي، وكرسيِّي كرسيي، وبعد الاطمئنان على الأوضاع الداخلية يمكن أن نُدلِي بآرائنا «بحكمة» في القضية التونسية!

رابعًا: لم يفهم الزعماء العرب ما قلناه في الوقفة الثانية من أن الظلم يصنع نظامًا هشًّا، فلم يتجهوا إلى التصالح مع شعوبهم أو إطلاق شيء من الحريات، إنما اتجهوا إلى طريق معاكس! لقد اتجهوا إلى إحكام القبضة الأمنية، ظانِّين أن الذي أودى بزين العابدين هو عدم إحكامه للسيطرة الأمنية على البلاد، فانتشرت القوات الأمنية وزادت الكمائن والتحصينات، وكل هذا يحتاج إلى جهد ووقت، وبعدها نعلِّق على أحداث تونس.

بعد كل هذا الانتظار، خرجت البيانات مضحكة للغاية!!

والسبب في أنها مضحكة يعود إلى أمرين..

أما الأول، فإنها خرجت مطابقة للبيان الأميركي والفرنسي كأنها «صدفة» عجيبة!!

وأما الأمر المضحك الثاني، فهو نص البيانات.. لقد قال الزعماء: «نحن نحترم إرادة الشعب التونسي»!!!

ولا بُدَّ من ضحكة عالية على النكتة القديمة..

الزعماء العرب -الذين لا يحترمون في معظمهم إرادة شعوبهم-

يحترمون إرادة الشعب التونسي!!

لسان حال كل زعيم يقول: «أنا أحترم إرادة كل شعب في العالم إلا شعبي»!!

وكأن هؤلاء الزعماء لا يرون تزوير الانتخابات في بلادهم وتزييف إرادة الشعوب ولا يرون المعتقلات المليئة بالألوف ولا يرون الشباب الذين يقتلون في السجون تحت وطأة التعذيب ولا يرون الجياع ولا المحرومين ولا يراقبون نسب الفساد والاختلاس والرشوة والوساطة.

شيء مضحك حقًّا!!

ومضحك كذلك إعلامهم!

يخرج الإعلام العربي الرسمي يتحدث عن «تحرير» تونس من حقبة ظالمة ويتكلمون على الأوضاع هناك وكأنها أوضاع غريبة عليهم ويصفون الشعب التونسي بالشعب الأصيل الذي أَبى الضيم.. مع أن الإعلام نفسه كان منذ شهور قليلة وأثناء زيارة الرئيس التونسي لأي بلد عربي يتحدث عن النهضة التونسية في زمانه وعلى التقدم والرفاهية والصناعة والزراعة والرياضة..

إنهم أفَّاكون أفاكون!

قالوا الكلام نفسه على صدام حسين قبل ذلك وذبحوه بعد قتله..

وقالوه عن جعفر نميري كذلك وجلدوه بعد عزله..

ويقولون الآن على زين العابدين المستبد الذي أصرَّ على حكم البلاد ثلاثًا وعشرين سنة كاملة وكأن هذا الرقم من السنوات كبير بالنسبة لبقية الزعماء أو الحق إنه من أقصرهم زمنًا!

وهذا الإعلام الرسمي نفسه سيتحدث بنفس الطريقة على أي زعيم ترك كرسي الحكم ذلك أنهم في كل وادٍ يهيمون.. لا خلاق لهم ولا دين ولا أمانة عندهم ولا ضمير.

• الوقفة الخامسة: **الأنظمة المادية يبيع بعضها بعضًا في منتهى السهولة!**

ليس بينهم ولاءٌ حقيقي ولا يحب بعضهم بعضًا ولا يقتنع بعضهم بحكمة الآخرين أو حسن إرادتهم.. إنما تُسيِّرهم المصالح والأهواء..

ها هو زين العابدين يبيع كل الطاقم المعاون له ويأخذ أسرته وينطلق هاربًا والحمد لله أنه أخذ أسرته ولم يبعها هي الأخرى! لقد ترك الأعوان يلاقون مصيرهم.. لا وزن لهم ولا قيمة.. وتوالت الاعتقالات في أعوان الزعيم الذين كانوا منذ أيام ملء السمع والبصر..

وأصدقاء زين العابدين في الدول العربية باعوه كذلك أو أعلنوا -كما مر بنا- أنهم يحترمون إرادة الشعب التونسي! لقد سقط زين العابدين فلتركله الأقدام.. أما لو أفلح في قمع الثورة، فإننا سنُطلِق عندئذٍ على الثائرين اسم «المتمردين» أو «الغوغاء» ونهنِّئ زين العابدين على حسن سيطرته على الأمور في تعقُّل وحكمة!!

وها هي فرنسا الصديقة تبيع زين العابدين.. وهي التي أقرب إليه من أمِّه وأبيه ولكن هكذا دنيا المصالح.. لا وزن فيها لقيم أو أخلاق.

إنها رسالة لكل الزعماء وكذلك لكل أعوانهم يومًا ما سيبيعك الجميع!

إنهم ما أحبُّوك لعظمتك وما استمعوا إليك لحكمتك إنما فعلوا ذلك للسوط الذي في يديك فإن سقط السوط فستُسحِقك الأقدام.. فاعتبر!

• الوقفة السادسة: ما سرُّ التحرك الشعبي الشامل الذي رأيناه في تونس؛ مما أدى إلى فزع الطاغية وهروبه بهذا الشكل المشين؟! يقولون: إن الشعب التونسي يعاني من بطالة شديدة، ويرزح تحت أغلال الفقر والجوع، كما أن نسب الفساد الزائد أثارت الشعب التونسي، فقام بهذا الشكل الجماعي المفاجئ..

هذه بعض التحليلات لسرّ ثورة الشعب..

ولكني -في واقع الأمر- أرى الأمور من منظور مختلف نسبيًّا..

لا شكَّ أن البطالة والجوع والفساد تدفع الشعوب إلى الانفجار بعد مرحلة من الاحتقان.. لكن في رأيي أن هذه الأمور ليست بذاتها هي المحرِّك الرئيسي للأحداث في تونس؛ وذلك لأمرين:

أما الأمر الأول: فهو أن حالة الفقر ليست متردِّية في تونس إلى درجة كبيرة، وكل الأمور نسبيَّة.. فحالة تونس فقيرة بالقياس إلى دول الخليج،

ولكنها غنية جدًّا بالقياس إلى اليمن والسودان وعامَّة دول إفريقيا، كما أن الطريق إلى أوربا وكندا مفتوح أمام الشباب التونسي، وليس الوضع المادي محتقنًا إلى الدرجة التي تدفع إلى مخاطرة بالروح، وخروج أمام قوات أمن مفترسة، كما يعلم الجميع.

وأما الأمر الثاني: فهو أن الحالة مترديّة أكثر من ذلك جدًّا في معظم الدول العربية؛ فالفساد في تونس -على عظمه- أقل من دول عربية كثيرة، ولتراجعوا معي هذه الأرقام.. جاء تقرير الشفافية لعام ٢٠٠٩م كاشفًا عن نسب الفساد في دول العالم، وتقرير الشفافية -كما تعلمون- يعتمد على رصد حالات الفساد في الإدارة والمال والانتخابات.. وغير ذلك من أمور، وهو يعطي درجة من عشرة، فالدولة التي تحقق عشرة من عشرة لا فساد فيها، ثم يتناقص الرقم بحسب درجة الفساد؛ فالدولة التي تحصل على سبعة من عشرة -مثلاً- تعاني من فساد في ثلاث معاملات من كل عشر معاملات عندها، بينما تسير فيها سبع معاملات بشكل سليم وعادل..

أين تونس في هذا التقرير؟!

حصلت تونس على ٤,٢ في تقرير ٢٠٠٩م. **وهذا** يعني درجة كبيرة من الفساد، ففي كل عشر معاملات داخلية **هناك** ٤,٢ فقط عادلة، والباقي فاسد!

هذا مستوى رديء لا شكَّ فيه..

لكن أين بقية الدول العربية؟!

الكويت حصلت على ١ , ٤، والمغرب ٣ , ٣، والجزائر ٨ , ٢، ومصر ٨ , ٢، وسوريا ٦ , ٢، ولبنان ٥ , ٢، وليبيا ٥ , ٢، واليمن ١ , ٢..

والسؤال: إذا كان الفساد هو العامل الأساس، فلماذا لم تحدث ثورات في هذه البلاد؟!

والبطالة كذلك تتشابه في تونس مع مثيلاتها من دول العالم العربي؛ فنسبة البطالة في تونس ٢ , ١٤٪، هي نسبة عالية بلا شكٍّ، لكن ما نسب البطالة في البلاد المحيطة؟

البطالة في موريتانيا ٢ , ٣٣٪، وفي اليمن ٤ , ١٨٪، وفي ليبيا ١ , ١٨٪، وفي السودان ٣ , ١٧٪، وفي لبنان ١٥٪، وهذه كلها أعلى من تونس..

وبقية الدول تتقارب من تونس؛ فالبطالة في الجزائر ٨ , ١٣٪، وفي الأردن ٧ , ١٢٪، وفي المغرب ٦ , ٩٪، وفي مصر ٩٪، وفي سوريا ٤ , ٨٪.

مع الأخذ في الاعتبار أن البطالة المقَنَّعَة في كل هذه الدول كبيرة للغاية؛ فالكثير من أفراد الشعب «يعملون» مقابل عائدٍ مادي هزيل للغاية، وهو أقل مما يُصرف كإعانة للعاطلين من العمل في أوربا أو أميركا!

ومع الأخذ في الاعتبار -أيضًا- أعداد السكان، فلو نظرنا إلى مصر

-مثلاً- فإننا سنجد أن نسبة البطالة ٩٪ تساوي أكثر من مليوني عاطل (٢,١٨٨,٠٠٠)!

فلو تخيلنا أن العامل الرئيسي للثورة كان البطالة، لكانت الثورة أقرب في بلاد أخرى كثيرة في المنطقة، ولك أن تتخيل أن العاطلين عن العمل في مصر وحدها يمثِّلون ثورة يتحرك فيها أكثر من مليوني إنسان! فإذا خرجت معهم أسرهم، فهذا يعني تقريبًا عشرة ملايين إنسان! وهو رقم مرعب للغاية، ولا يتحمله نظام حاكم مهما كان..

لكن المشكلة الرئيسية ليست كذلك في البطالة، وإن كانت أحد العوامل المؤثِّرة..

إذًا، أين المشكلة؟

وما سرُّ النجاح الذي رأيناه حتى الآن؟

الواقع أن ما أراه هو أن النظام التونسي كان من أكثر أنظمة العالم العربي إهدارًا «لكرامة» الإنسان، ومن أكثرها تقييدًا لحرياتهم، وتكميمًا لأفواههم، وهذا ما يدفع الناس كثيرًا إلى الثورات!

وقديمًا قال العرب: «تجوع الحُرَّة ولا تأكل بثدييها»..

هذه القبضة المحكمة التي كان يفرضها زين العابدين، ومن قبله بورقيبة، هي التي أدت إلى هذه الحالة من الاحتقان الشديد الذي كان ولا بُدَّ أن ينفجر في شكل ثورة. ولقد نَشَرْتُ أحد مقالاتي على موقعي

«قصة الإسلام www.islamstory.com» في يوم الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٩م بعنوان «مصير الحجاب في تونس»، وذكرت فيه بالنص الواحد: «إن هذا الضغط المستمرَّ على الشعب لن يُوَفِّر لكم الأمان أبدًا، ولن يُثَبِّت أقدامكم أمام عدوكم، ولن يحفظكم -كما تريدون- في كراسيكم.. إن هذا الخصام بين الشعب وحُكَّامه سيقود الشعب حتمًا إلى (ثورة)، وسيأتي زمن يفيض الكيل بالناس فينقلبون على مَنْ يخنقونهم ويذلونهم، وقد لا تكون هذه الثورة منضبطة، وقد تخرج عن حدود المألوف والمعقول»!

ولم يتوقَّف التعنُّت الحكومي عند زين العابدين وبورقيبة عند حدِّ السيطرة الكاملة على كل وسائل الإعلام، وإلغاء المعارضة بكافة صورها، والاعتقالات والتعذيب، والطرد والإبعاد، إنما تجاوزوا كل ذلك إلى ضرب الأُمَّة في ثوابتها الدينية..

وما أبشع أن ترى حاكمًا في دولة يصل تعداد المسلمين فيها إلى ٩٨٪ من سكان البلد إلى أن يصف حجاب المرأة بأنه زي طائفي، ويبدأ في مطاردة النساء المحجبات، ويُصدر التشريعات والمراسيم التي تقنِّن هذا الفجور، وتفرضه على الناس.

إننا نرى أن معظم القادة العرب يُضيِّقون على الإسلاميين، لكنهم لا يسقطون في جريمة «تسفيه أحكام الدين» بشكل صريح، ويكمِّمون الأفواه لكن يسمحون ببعضها حتى تُمَثِّل «تسريبًا» لحالة الاحتقان؛ فلا يحدث انفجار، ويسمحون بإعلام معارض نسبيًّا يتكلم في قضايا الناس

وهمومهم؛ فيستريح الناس وكأن القضايا حُلَّت..

إن هذا ذكاء سياسي من الطواغيت الآخرين، لكن لم يُحسِن زين العابدين هذا الذكاء، فكانت العاقبة التي لم يتوقعها.

وعمومًا هي رسالة إلى كل الزعماء.. هذا الذكاء السياسي يطيل أعماركم في كراسيِّ الحكم، لكنه إلى أجلٍ، ويوم يصل حدّ إهدار الكرامة وتقييد الحرية إلى مستوًى معين لا يعلمه إلا الله، ستثور الشعوب، ويحدث ما حدث في تونس.

•الوقفة السابع: لماذا سمحت أميركا وفرنسا لهذه الثورة أن تستمر وتنجح؟ ولماذا باعت زين العابدين بهذه السهولة؟ هل خالف زين العابدين في شيء؟ هل خرج عن الخطِّ المرسوم؟

أبدًا.. لم يخرج عن الخط المرسوم! حاشاه أن يخون أميركا أو فرنسا!

إنما واقع الأمر أنه صار ورقة محروقة!

لقد بلغ من العمر أربعة وسبعين عامًا، وأنا أعلم أنه بهذا السن يعتبر شابًّا بالنسبة لزملاء آخرين! ولكن حالته الصحية ما سمحت له بإدارة البلاد بشكل مناسب منذ أكثر من سنتين، وكانت زوجته تتولَّى إدارة البلاد فعليًّا، وهذا وضع قد يُنذر بانفلات أمني قريب؛ إذ إنَّ القبضة الأمنية والإدارية لن تكون بالإحكام السابق نفسه، ومن ثَمَّ قد تنمو تيارات منظمة داخل تونس تؤدي في المستقبل القريب إلى تغيير ممنهج ومنظَّم، قد يكون إسلاميًا أو -على الأقل- نظيفًا، ولا يصبُّ في مصلحة

أميركا أو فرنسا.

إذًا، فليرحل هذا الكهل الذي لا يناسب المرحلة، وليأتِ غيره ممَّنْ يمكن التعامل معهم بسهولة؛ أي من الذين يسهل شراؤهم من الغرب..

فالمصلحة بذلك أن يحدث التغيير الآن قبل أن تنمو -في ظل القيادة الضعيفة- تيارات إسلامية قوية..

جاء الحدث مناسبًا، وتصاعدت حدَّة غضب الشعب..

كان من الممكن أن تتدخَّل فرنسا.. وكان من الممكن أن تتدخل الشرطة بشكل أعنف من مجرَّد قتل مائة، وكان من الممكن أن يتدخَّل الجيش، حتى لو كان معزولاً عن السياسة الداخلية، لكن غالب الأمر وردت إشارات أميركية أو فرنسية مباشرة أو غير مباشرة إلى بعض القيادات الداخلية القوية أن يتيحوا للثورة أن تنتشر.. إنها الآن بلا قيادة.. وهم يريدونها بلا قيادة؛ لأن القائد سيكون من عندهم في حساباتهم.. بل لعله معروف من الآن بالاسم، ولعله أحد كبار مسئولي الأمن في البلد.. رجل وُعِد أن يكون زعيمًا، وسيتدخل الغرب ليصنع منه زعيمًا كما صنع قبل ذلك زعماء كُثُر!

انطلقت الثورة وتُرِكَت لمصيرها..

مَنْ يقودها؟ لا نعلم! ولن نعلم! ولا ينبغي أن نعلم!

ويتعجب العالم أجمع إلاَّ الأميركيين والفرنسيين، الذين جاءت

تعليقاتهم هادئة جدًّا، ورصينة جدًّا: نحن نحترم إرادة الشعب التونسي!

فرنسا التي احتلت تونس ٧٥ سنة متصلة تحترم إرادة الشعب التونسي!!

وأميركا التي تحتل العراق وأفغانستان، وتمثِّل شريان الحياة للصهاينة في فلسطين تحترم إرادة الشعب التونسي!!

هل يُصدِّق ذلك أحد؟!

ونظرة إلى المستقبل القريب!

هل لو أفلح الإسلاميون في قيادة تونس بعد هذه الثورة، هل ستسكت عند ذلك أميركا أو فرنسا؟!

هيهات هيهات لما توعدون!

فرنسا رفضت تمامًا انتخابات الجزائر سنة ١٩٩٠م مع شهادة الجميع بنزاهتها، ووقفت خلف الجيش الجزائري لقمع إرادة الشعب.

وأميركا رفضت تمامًا انتخابات فلسطين سنة ٢٠٠٦م عند نجاح حماس الإسلامية، مع شهادة الجميع كذلك بنزاهة الانتخابات، واعتبرت حماس جماعة إرهابية، ووقفت مع الذين سقطوا في الانتخابات، وأصرَّت على قمع إرادة الشعب الفلسطيني..

وأميركا كذلك حذَّرت مصر من التلاعب في الانتخابات سنة

٢٠٠٥م، فنجح في المرحلة الأولى من الانتخابات عدد كبير من الإخوان المسلمين، فكانت النتيجة أن غضَّتْ أميركا الطرف تمامًا عن المرحلتين الثانية والثالثة؛ ليشهدا تزويرًا فاضحًا دون تعليق.. وفي انتخابات ٢٠١٠م أراحت أميركا نفسها من التعليق على الحدث؛ ما دامت النتيجة هي قمع الإسلاميين، حتى لو كان التزوير يتم بهذه الطريقة المكشوفة السافرة..

إنهم لا يرقبون في مؤمن إلاًّ ولا ذمَّة!

وليست هذه مشكلتهم.. إنما هي مشكلة المسلمين الذين تركوا زمام أمورهم لأهل الأهواء من المسلمين ومن غير المسلمين، وصاروا ينتظرون سماحًا من أميركا أو فرنسا أو غيرهما، وباتوا يترقَّبون تصريحًا من الغرب بالتغيير! والحقوق -يا إخواني وأخواتي- لا تُوهب؛ إنما تُؤْخَذ!

• الوقفة الثامنة: خطيرة جدًّا!

مَنْ سيجني الثمرة؟

وهل يمكن تصدير هذه الثورة إلى بلاد عربية أخرى؟ بعبارة أخرى: هل يمكن تكرار النموذج التونسي في دولة أخرى؛ ينتحر شاب فتهيج الأمَّة فيحدث التغيير؟!

إن أخطر ما في هذه الثورة أنها حدثت بشكل عشوائي غير مرتَّب بإحكام.. إنها حوادث عرضية تجمَّعت معًا فأفرزت هذه الثورة الكبيرة..

هذه فرصة كبيرة جدًّا، لكن في ظلِّ غياب الإعداد تضيع الفرص الكبيرة!

هل هذا تشاؤم؟!

لا.. ولا أدعو أبدًا إلى التشاؤم..

لكنه واقعية.. وأنا أرى أن العيش في واقع مؤلم خير من تمنِّي العيش في أحلام وهمية!

إن لله ﷻ سننًا لا تتبدل أو تتغير.. ومن هذه السنن أنَّ نصر الله ﷻ ينزل على مَنْ نَصَرَه.. والله لا يُغيِّر ما بقومٍ حتى يغيِّروا ما بأنفسهم، وهذا لا يكون إلا بإعدادٍ وتخطيط، وحساباتٍ وترتيبات.

لقد كان من جرَّاء الحرب الحكومية على الإسلام أن غُيِّب المسلمون في السجون، أو طردوا أو هربوا خارج البلاد، وفَقَد كثير من الإسلاميين الأمل في العمل على تغيير الأوضاع في تونس، ولم تظهر الحركات المناهضة للحكومة الدكتاتورية منذ عام ١٩٩٢م تقريبًا.. وهذا الغياب الكبير أفقدَ الشعب القيادة الحكيمة البديلة، وانعدمتْ الرؤية عند الكثيرين، وكنتُ أتمنَّى أن لو قامت هذه الثورة من أجل نزع حجاب امرأة، لا من أجل شابٍّ منتحر!

لا تغضبوا مني قرَّائي الأعزَّاء!

ما قلتُ ذلك إلاَّ شفقةً على الأُمَّة أن تعيش في وهمٍ كبير!

خرج -وسيخرج الكثيرون- ليشعلوا النار في أنفسهم؛ أملاً أن



يحدث التغيير، ولن يحدث التغيير ولو أحرق الشعب كله نفسه!

اليائسون لا يُغيِّرون..

إن هذا التغيير العشوائي جدًّا ثمرة سهلة وسائغة في أيدي أعداء الأمَّة..

سيخرج رجل من النظام البائد ذاته، يقول: نحن ضدَّ قوى الظلام، وسنقوم بثورة تصحيح، وسيتم القبض على عددٍ كبير من القادة الذين سيُضحِّي بهم، مع أنهم كانوا أصدقاء له في الماضي القريب! وستُختار مجموعة لا قيمة لها من رموز المعارضة لتجميل الصورة، وسيحدث تخدير للشعب، مع بعض الترغيب والترهيب.. وسيبارك المجتمع الدولي لتونس حكومتها الجديدة، وتهنِّئ أميركا، وتهنِّئ فرنسا، ويتسابق الإعلام العربي في مدح التغيير الجديد، ويُستقبل الزعيم الجديد الفاتح في ربوع الدنيا.. ولو رفعنا القناع من على وجهه لظهر زين العابدين!!

لماذا هذا الكلام؟!

إنها ليست دعوة للإحباط، إنما هي دعوة للعمل..

لا بُـدَّ من إعداد وترتيب..

ولا بُدَّ من تواجد قُوى على الساحة، حتى لو كان الثمن سجنًا وتعذيبًا وقهرًا وبطشًا..

لا بُـدَّ من مشاركة مستمرة في الأحـداث، ومعايشة للشعب في

همومه، وطرح الحلول البديلة ليل نهار، حتى إذا جاءت فرصة كهذه صار المصلحون هم البديل الطبيعي والمنطقي أمام الشعب.. أمَّا الآن فالجميع يُريد الحكم في تونس، وستأتي رموز إسلامية جيدة من هنا وهناك تعرض نفسها، لكنْ صدقوني.. سيقول الشعب: وأين كنتم يوم قمنا بالثورة؟ وسيتنازع الأمر كثيرون، وستتفتَّتْ الأصوات، وعندها سيصعد الرجل الغامض الذي أشارت له أميركا أو فرنسا بأن يدفع زين العابدين إلى الهروب..

ومَنْ قرأ التاريخ أدرك كل ما سبق!

وراجعوا قصة صعود أتاتورك لكرسيِّ الحكم في تركيا..

ولقد قلنا قبل ذلك في الوقفة الثالثة: إن التغيير يأتي من حيث لا نحتسب. وذكرنا مثال فتح مكة، فقد فُتحت مكة نتيجة خيانة بني بكر لخزاعة، وهو أمر لا يحسب له أحد حسابًا؛ فقريش ذاتها لم تخُنِ المسلمين، لكن شاء الله أن يحدث هذا الأمر غير المتوقَّع ليتمّ الفتح، لكن الاختلاف الجوهري في الموضوع هو أن الرسول ﷺ والجماعة المؤمنة معه كانوا جاهزين لأبعد درجة.. كانوا جاهزين إيمانيًّا، وعسكريًّا، واقتصاديًّا، وخططيًّا؛ فعندما جاءت الفرصة الكبيرة غير المتوقعة كان رسول الله ﷺ جاهزًا تمامًا لانتهاز هذه الفرصة، ولجني ثمرة الإعداد الطويل.. إننا لا نعرف متى ستكون الفرصة المناسبة، لكننا نعرف كيف نتهيأ لها، ونحن لا نعرف متى يأتي نصر الله، ولكن نعرف كيف نستحقُّ نصر الله!

وعلى هذا فتكرار المثال التونسي في البلاد الأخرى مستحيل.. بل

لا ننصح بتكراره بالصورة نفسها، إنما ننصح بالإعداد الجيد، والترتيب الحسن، وتحمُّل التبعات، والإكثار من التضحيات، فإذا جاءت الفرصة بعد هذا الإعداد كان التغيير راسخًا، وكان الذين يلتقطون الثمرة هم أَوْلى الناس بجنيها.

• الوقفة التاسعة: إذا كنَّا ننصح بدراسة التاريخ حتى يمكن لنا أن نحلِّل الأحداث بعمق، وحتى يمكن أن نرى ما بين السطور، فإن الأولى والأجدى والأهم من ذلك أن ننظر إلى الأمور دومًا من منظور الشرع..

كثيرًا ما نحكم على الشيء بأنه حسنٌ مع أنه في عين الشرع قبيح، ونحكم عليه بأنه حكيم مع أنه في منظور الشرع سفيه، وإذا كان الوضع كذلك فلا شكَّ أن التحليل سيخرج هشًّا هزيلاً لا قيمة له..

ودعوني أطرح مسألتين في هذه الأحداث نحتاج إلى الوقوف أمامهما..

المسألة الأولى: مسألة الشاب المنتحر الذي كان بدايةً للأحداث..

لا ينبغي أبدًا للمسلمين -في ظلِّ حماستهم وعاطفتهم الجيَّاشة نتيجة زوال حكم زين العابدين- أن ينظروا إليه على أنه شهيد، بل ويطالب البعض أن يُقام له تمثال أو تماثيل!

إن الشاب -في حكم الشرع- قام بجريمة منكرة، وهي جريمة الانتحار، ولا ينبغي لنا أبدًا أن نتعاطف مع هذه المسألة، ونبحث عن

الأسباب المبرِّرة له.. دعوني أقولها عالية: «لا مبرِّر أبدًا لجريمة الانتحار، مهما كانت الأوضاع متردِّية». إنها حالة شديدة من ضعف الإيمان، قال تعالى: ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]. وقال أيضًا: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩].

والذي يقتل نفسه غير معذور أبدًا في ذلك؛ فقد صرَّح رسول الله ﷺ بفساد هذا الفعل، وسوء عاقبته، فقال -فيما رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري-: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسَمُّهُ فِي يَدِهِ، يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ، يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»(١).

راجعوا الصياغة؛ لتدركوا مدى تغليظ النهي، وتبشيع الفعل..

ماذا حدث عندما غابت هذه الرؤية الشرعية عند الإعلام؟ وماذا حدث عندما صوَّروا هذا الشاب المنتحر على أنه شهيد؟

لقد تصوَّر المسلمون أن الفعل حميد، وأنه سيقود إلى تغيير مجيد، بل لعلَّ البعض تصوَّر فيه الحسنات والدرجات العُلا في الجنة! ها هم سبعة حتى الآن يحرقون أنفسهم في مصر، وأربعة في الجزائر، وواحد في

---

(١) البخاري: كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به وبما يخاف منه والخبيث، (٥٤٤٢)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في، (١٠٩).

موريتانيا.. هذا ما أعلمه.. وقد يكون هناك غيرهم مما لم يشتهر أمره في الإعلام.

إنها كارثة..

إنها مخالفة شرعية جسيمة.. وهي سلبية مقيتة.. وهي طلب للراحة من هموم الدنيا إلى جحيم الآخرة!!

لقد مرَّ رسول الله ﷺ والصحابة الكرام رضي الله عنهم بأضعاف أضعاف ما مرَّ به الشاب التونسي، فما انتحر أحدهم، ولا قنط من روح الله.. لقد تفلوا في وجه رسول الله ﷺ، وألقوا على رأسه القاذورات، وسبُّوه بأقذع الألفاظ، وقذفوه بالحجارة، وطردوه من بيته، وصادروا ماله، وفعلوا ذلك بأصحابه y، وحتى لو قال أحد الناس: إن الذي تعدَّى على الشاب التونسي امرأة شرطية؛ فجرح هذا كرامته. أقول لكم: إن الذي كان يتولَّى تعذيب خباب بن الأرتِّ -العربي الأصيل الكريم- امرأة، وما سُمح له أن ينتحر أو يقنط.

إنني أرفض تمامًا هذا التكريم الذي يتلقَّاه الشاب المنتحر، حتى لو كانت الثورة ناجحة، وقد نجح فتح مكة مع أن سببه كان خيانة بني بكر لخزاعة، فليس معنى هذا أن نمدح الخيانة، أو نُثني على الخائنين.. إنما الصواب أن نتوافق مع الشرع في أهدافنا، وكذلك نتوافق معه في وسائلنا، فإذا فعلنا ذلك جاء التغيير، وعندها سيكون تغييرًا حقيقيًّا لا وهميًّا، مستمرًّا لا مؤقَّتًا.

أما المسألة الثانية التي أدعو العلماء إلى الوقوف أمامها، فهي قضية استضافة السعودية لزين الهاربين بن علي!

لقد صرَّح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن «الاستضافة عُرف عربي، والمستجير يُجار» (وكالة الأنباء السعودية واس الأربعاء ١٩ يناير)..

والسؤال: هل تمَّ تداول هذا الأمر مع العلماء في السعودية، أم أن الأمر قد تم تنفيذه، وبعدها يقول العلماء رأيهم في شرعيَّة هذا الأمر؟

إن فصل الدين عن القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية كثيرًا ما يُوقِع المسلمين في مآزق كبيرة..

لا بُدَّ من إعادة النظر إلى الأمر من منظور الشرع..

يقول رسول الله ﷺ -فيما رواه مسلم-: «لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا»[١]. ويقول الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم: «والمحدِث هو مَن يأتي بفسادٍ في الأرض»[٢]. وزين العابدين من أكثر الناس إتيانًا للفساد في الأرض، وأيُّ فسادٍ أكبر من تسفيه الشرع وتبديله صراحة، هذا غير أنواع الفساد الأخرى في بلاده؟!!

ثم هل يجوز إجارة رجل يملك هو وأسرته معظم مقدرات الدولة

(١) مسلم: كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، (١٩٧٨)، والنسائي (٤٥١١)، وأحمد (٨٥٥).

(٢) النووي: المنهاج ١٣/ ١٤١.

التونسية، ويضعها في حسابه الخاص؟ هل يجوز تأمينه فيفلت بهذه الأموال المنهوبة؟ وهل تجوز إجارة من وقع في دماء المسلمين، وعليه عشرات ومئات وآلاف الحدود؟

وهل يجوز الركون إلى هذا الظالم المفسد مع قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [هود: ١١٣]؟

وهل يجوز الخوف على مشاعر زين الهاربين، وعدم النظر إلى مشاعر عشرة ملايين تونسي؟ بل إلى مشاعر أكثر من مليار مسلم يمقتون هذا الطاغية؟

إن السعودية بلد إسلامي عظيم، بل إن لها المكانة السامية في قلوب كل المسلمين؛ لما تحويه من كعبة مشرفة، ولما تضمُّه من جسد كريم لخير البشر أجمعين ﷺ؛ ولما تحوزه من ذكريات هائلة لخير أجيال الدنيا جيل الصحابة ﵃، وكان من الممكن أن تعتذر بلباقة إلى هذا الظالم المفسد أنها لا تقبل التضحية بمشاعر المسلمين الذين يُقدِّرونها ويحبُّونها ويُقَدِّمونها على غيرها..

فليذهب إلى فرنسا أو أميركا.. ولتكن نهايته حيث كانت بدايته، ولتتطهر بلاد الحرمين من هذا الرجس والبلاء.

إنها دعوة أتوجَّه بها إلى حكام السعودية وعلمائها؛ عسى ربُّنا أن يرحمنا، وألاَّ ينزل علينا سخطه ولعنته.

• الوقفة العاشرة: يا أهل تونس الكرام..

لكم في قلبي فوق ما تتصوَّرون من الحب.. وكم يدق قلبي طربًا عندما أقابل مسلمًا في الغرب أو الشرق فأسأله عن بلده فيقول: من تونس. فحبِّي لكم قديم قديم.. إنه حبٌّ يمتدُّ إلى قرون! بلد مجيد، وتاريخ مشرِّف، وشعب أصيل، وأيادٍ بيضاء ليس على المسلمين فقط، بل على الدنيا جميعًا.. بكم فُتحت صقلية؛ ومنها وصل الخير إلى أوربا، وقبلها ساهمتم في فتح الأندلس، ومنها انتشر الخير إلى الدنيا، وكنتم قاعدة المسلمين إلى كل ربوع إفريقيا..

أحبكم في الله.. حبًّا يملك عليَّ كياني، ويهزُّ وجداني..

«أنا تونسي».. كلمة تشجيني وتسعدني..

أشعر أنني أمام جبل.. رجلاً كان أو امرأة.. ثباتٌ على الدين رغم الاضطهاد، حبٌّ للإسلام رغم المحاربة.. تمسك بالشريعة رغم التحريف والتزوير.. تميُّز في الهوية رغم التغريب..

فيا أهل تونس الأحباب..

من منطلق حبي لكم، وخوفي عليكم.. لا تقبلوا بديلاً عن الإسلام!

سيطرح أمامكم الغرب والعلمانيون والاشتراكيون والليبراليون آلاف البدائل والأطروحات، فلا تَرْضَوا عن الإسلام بديلاً..

دينك دينك لحمك دمك!

قد يتلو هذا الاختيار معاناة.. بل عفوًا.. سيتلوه -حتمًا- معاناة!

ولكنها معاناة في سبيل الله، فما أروعها! إنه جهاد في سبيل الله، فما أسماه! وإنه في النهاية عزُّ الدنيا وعز الآخرة..

نحن قوم أعزَّنا الله بالإسلام، فإذا ابتغينا العزَّة في غيره أذلَّنا الله..

أمامكم اليوم فرصة فلا تضيعوها..

اسمعوها منِّي يا أهل تونس:

«الثبات على الثورة الآن أسهل ألف مرة من ثورة جديدة بعد عامين أو عشرة»!

معنوياتكم اليوم عالية.. قلوب المسلمين كلها معكم.. تضحياتكم سهلة.. عدوُّكم ضعيف.. مبغضكم صامت.. هي فرصة..

لو ثبتُّم على ثورتكم حتى يتولَّى أمركم مسلمٌ يخاف الله ويتَّقيه، ويحرص على الشريعة ويحبُّها، ويتَّبع رسول الله ﷺ في كل خطواته، صار لكم فضل السبق، وحزتم شرف الريادة، ونقلتم تجربتكم إلى الأُمَّة العطشى، التي اشتاقت أن تروي ظمأها بالإسلام..

ولو استعجلتم أمركم، واستراحت أجسادكم، فسرق أحدهم ثورتكم، وجنى ثمرتكم، وتولَّى زمام بلدكم ذَنَبٌ من أذناب الغرب، أو شيوعيٌّ أو علماني، فلا أرى الأمر إلا نكسة كبيرة، وقد تُورِث إحباطًا في جسد الأمة بكاملها..

فاللهَ اللهَ في دينكم..

والله الله في أمَّة الإسلام..

والله الله في أنفسكم وأهليكم..

فاعملوا في الدنيا، وعيونكم على الآخرة..

وإنها لجنَّةٌ أبدًا، أو نار أبدًا..

وأسأل الله ﷻ أن يُعِزَّ الإسلام والمسلمين.

***



خاتمة

هذه هي قصة تونس حتى يناير ٢٠١١م..

قصة امتزجت فيها مشاعر الألم والفرحة، والحزن والسعادة..

ألمٌ لِمَا مرَّتْ به تونس من مآسٍ وأزمات على يد رجال ينتسبون إليها، وفرحةٌ لبقاء الإسلام فيها رغم كيد الكائدين..

سعادةٌ لتحرُّك الشعب وثورته وانتفاضته ضد الطغيان، وحزنٌ لكون التوجُّه الإسلامي للثورة غير واضح، وبالتالي قد تنتقل تونس من وضع سيئ إلى وضع لا يختلف عن الأول كثيرًا.

ومع ذلك، فأنا متفائل للغاية..

حتى لو سُرقت الثورة متفائل..

وحتى لو تدخلت فرنسا وأميركا متفائل..

لقد «ذاق» الشعب طعم الحرية ولو لساعات، ومَنْ ذاق عرف، ومَنْ عرف اشتاق لما يعرف، ولن تهدأ نفس الشعب التونسي -بإذن الله- إلا عندما ينال حريته كاملة..

لكن بيت القصيد في القضية هو أن يفهم الشعب التونسي أن

الكوارث الكثيرة التي عانى منها خلال المائة سنة الأخيرة من تاريخه كانت بسبب الغياب الحقيقي للإسلام عن حياة الناس؛ فالإسلام ليس صلاة وصيامًا فقط، بل ليس حجابًا ولباسًا فقط.. إنما هو منهج حياة.. هو سياسة واقتصاد.. ومعاملات وحقوق.. هو قيادة للأُمَّة، بل قيادة للعالمين.

مَنْ فَقِه هذه الحقيقة، سعد في الدنيا والآخرة..

ومَنْ تاهت عنه، فيا خيبته وخسارته!!

إنه يعيش حياة الضنك ولو امتلك ثروات الدنيا، وفي الآخرة عذاب عظيم!

فاللهَ أسألُ أن يهدي شعب تونس إلى الطريق القويم، فيعرف أن آخر هذه الأمة لن ينصلح حاله إلا بما صلح به حال أوَّلها..

وفي التاريخ عِبْرة، والله الموفِّق، وهو يهدي السبيل..

وأسأل الله ﷻ أن يُعِزَّ الإسلام والمسلمين، وأن يرفع من قدر تونس وأهلها، وسائر بلاد المسلمين.

د. راغب السرجاني

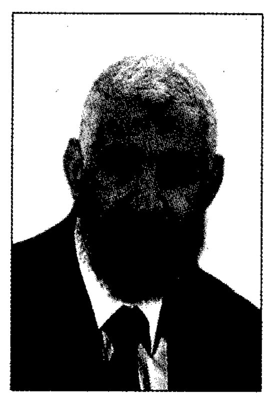
٢١ يناير ٢٠١١م

فهرس الموضوعات



الأستاذ الدكتور راغب السرجاني





وُلِدَ عام ١٩٦٤م بمصر، وتخرَّج في كلية الطب جامعة القاهرة بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف عام ١٩٨٨م، أتمَّ حفظ القرآن الكريم عام ١٩٩١م. ثم نال درجة الماجستير عام ١٩٩٢م من جامعة القاهرة بتقدير امتياز، ثم الدكتوراه بإشراف مشترك بين مصر وأمريكا عام ١٩٩٨م (في جراحة المسالك البولية والكلى).

- أستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة.

- رئيس مجلس إدارة مركز الحضارة للدراسات التاريخية بالقاهرة.

-صاحب فكرة موقع قصة الإسلام والمشرف عليه (أكبر موقع للتاريخ الإسلامي) www.islamstory.com.

- باحث ومفكر إسلامي، وله اهتمام خاص بالتاريخ الإسلامي.

- ينطلق مشروعه الفكري «معًا نبني خير أمة» من دراسة التاريخ الإسلامي دراسة دقيقة مستوعبة، تحقق للأمة عدة أهداف؛ منها:

- استنباط عوامل النهضة والاستفادة منها في إعادة بناء الأمة.

- بعث الأمل في نفوس المسلمين، وحثهم على العلم النافع والعمل البناء؛ لتحقيق الهدف.

- تنقية التاريخ الإسلامي وإبراز الوجه الحضاري فيه.

- وعلى مدار سنوات عديدة كانت له إسهامات علمية ودعوية؛ ما بين محاضراتٍ وكتبٍ ومقالاتٍ وتحليلاتٍ؛ عبر رحلاته الدعوية إلى شتى أنحاء العالم.

- صَدَرَ له حتى الآنِ ٣٨ كتابًا في التاريخ والفكر الإسلامي؛ هي:

١. (مَن هو محمد ﷺ): الحائز على جائزة المركز الإسلامي لدعاة التوحيد والسُّنَّة عام ٢٠١٠م.

٢. (ماذا قدم المسلمون للعالم.. إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية): الحائز على جائزة مبارك للدارسات الإسلامية عام ٢٠٠٩م.

٣. (الرحمة في حياة الرسول ﷺ): الحائز على جائزة المركز الأول في مسابقة البرنامج العالمي للتعريف بنبي الرحمة ﷺ عام ٢٠٠٧م.

٤. المشترك الإنساني.. نظرية جديدة للتقارب بين الشعوب

٥. فن التعامل النبوي مع غير المسلمين

٦. قصة تونس

٧. قصة الأندلس

٨. قصة الإمام محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله)

٩. قصة أردوجان

١٠. الشيعة.. نضال أم ضلال؟!

١١. قصة التتار من البداية إلى عين جالوت

١٢. قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي

١٣. العلم وبناء الأمم - دراسة تأصيلية في بناء الدولة وتنميتها

١٤. روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية

١٥. وخلق الإنسان ضعيفًا

١٦. أخلاق الحروب في السنة النبوية

١٧. قصة العلوم الطبية في الحضارة الإسلامية

١٨. فلسطين.. واجبات الأمة

١٩. وشهد شاهد من أهلها

٢٠. رحماء بينهم - قصة التكافل والإغاثة في الحضارة

٢١.بين التاريخ والواقع – أربعة أجزاء
٢٢.رمضان ونصر الأمة
٢٣.نقطة ومن أول السطر
٢٤.أمة لن تموت
٢٥.رسالة إلى شباب الأمة
٢٦.كيف تحافظ على صلاة الفجر
٢٧.كيف تحفظ القرآن الكريم
٢٨.القراءة منهج حياة
٢٩.المقاطعة.. فريضة شرعية وضرورة قومية
٣٠.أخي الطبيب قاطع
٣١.أنت وفلسطين
٣٢.فلسطين لن تضيع.. كيف؟
٣٣.لسنا في زمان أبرهة
٣٤.إلا تنصروه ﷺ
٣٥.التعذيب في سجون الحرية
٣٦.رمضان وبناء الأمة
٣٧.الحج ليس للحجاج فقط
٣٨.من يشتري الجنة

– يقدم عدة برامج وحوارات على الفضائيات والإذاعات المختلفة؛ منها: اقرأ، الرسالة، الحوار، الناس، القدس، المستقبل، العربية، الجزيرة، الجزيرة مباشر، والسودان، وإذاعة أم القوين، وإذاعة القرآن الكريم بفلسطين والأردن ولبنان والسودان والإمارات، وغيرها.

– له مئات المحاضرات والأشرطة الإسلامية؛ يتحدث فيها عن السيرة النبوية والصحابة، وتاريخ الأندلس، وقصة التتار، وغير ذلك.

***





اشتر إصدارات المؤلف

عبر شركة أقلام

١) (ماذا قدم المسلمون للعالم.. إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية): الحائز على جائزة مبارك للدارسات الإسلامية عام ٢٠٠٩م.

٢) المشترك الإنساني.. نظرية جديدة للتقارب بين الشعوب

٣) قصة الأندلس

٤) قصة تونس

٥) قصة الإمام محمد بن عبد الوهاب (رحمه الله)

٦) قصة أردوجان

٧) الشيعة.. نضال أم ضلال؟!

٨) قصة التتار من البداية إلى عين جالوت

٩) قصة الحروب الصليبية من البداية إلى عهد عماد الدين زنكي

١٠) العلم وبناء الأمم.. دراسة تأصيلية في بناء الدولة وتنميتها

١١) روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية

١٢) أخلاق الحروب في السنة النبوية

١٣) فن التعامل النبوي مع غير المسلمين

١٤) قصة العلوم الطبية في الحضارة الإسلامية

١٥) فلسطين.. واجبات الأمة

١٦) نقطة ومن أول السطر

١٧) وشهد شاهد من أهلها

١٨) رحماء بينهم.. قصة التكافل والإغاثة في الحضارة

١٩) بين التاريخ والواقع - أربعة أجزاء

٢٠) رمضان ونصر الأمة

٢١) رسالة إلى شباب الأمة

٢٢) كيف تحافظ على صلاة الفجر

٢٣) كيف تحفظ القرآن الكريم

٢٤) القراءة منهج حياة

٢٥) لسنا في زمان أبرهة

٢٦) إلا تنصروه ﷺ

٢٧) التعذيب في سجون الحرية

٢٨) الحج ليس للحجاج فقط

٢٩)من يشتري الجنة



نشــــر .توزيع . تــرجـمة (ش.م.م)

٣٢٩ ش بورسعيد - السيدة زينب القاهرة





أثارت ثورة تونس ٢٠١١م انتباه العالم الإسلامي، بل العالم بأسره، وصارت ملء سمع وبصر الدنيا؛ فالحدث غير مسبوق، وأدى إلى زوال حكم طاغية متمكن، وكثرت التساؤلات في أذهان الناس.. هل يمكن تكرار هذا المثال في أماكن أخرى؟ وهل سيستمر نجاح الثورة أم أنها ستُسرق كما سُرقت ثورات أخرى كثيرة؟ وما مستقبل تونس المتوقع بعد هذه الأحداث، وهل سيترك المجتمع الدولي الأمور تسير كما يريد الشعب التونسي؟ أم أن الأصابع العالمية ستعبث بمستقبل هذا البلد الإسلامي الأصيل؟

هذه تساؤلات مهمة يُجيب عنها هذا الكتاب، وذلك بعد استعراضٍ موجزٍ لقصة تونس من بداياتها إلى هذه الثورة الأخيرة..



Designed by Ali Mansour

